الجلسة التاسعة والعشرون بعد المئتين

- **التاريخ**: الثلاثاء 4 ربيع الثاني 1422(2001/06/26)
- **الرئاسة**: السيد محمد فاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت**: ثلاث ساعات وثمان دقائق ابتداء من الساعة الثانية وخمسين دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية:

السيد رئيس الجلسة: محمد فاضلي.

بسم الله الرحمان الرحيم

بسم الله أفتتح هذه الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير المحترم السادة المستشارين المحترمين،

عملا بالفصل 56 من الدستور وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، كما سيكون المجلس على موعد. بعد ذلك مع جلسة عمومية أخرى تخصص للدراسة والتصويت على، النصوص التالية، أولا: مشروع قانون 82-00 يغير بموجبه القانون رقم 37-80 المتعلق بالمراكز الاستشفائية.

ب: مشروع قانون رقم 84-00 يغير بموجبه القانون رقم 95/43 القاضي بإعادة تنظيم الصندوق المغربي الوطني للتقاعد. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

السيد علي لطفي أمين المجلس.

شكرا سيدي الرئيس: فعلا توصلت رئاسة مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة الشفوية والكتابية، توصل بـ 26 سؤال شفهي و16 سؤال كتابي عدد الأسئلة التي تم تحويلها سؤال واحد. عدد الأسئلة التي تم سحبها واحد، كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقترح قانون يقضي بتعديل االفصل 24 من الظهير الشريف بمثابة قانون 1.74.467 بتاريخ 26 شوال 1394الخاص بالنظام الأساسي لرجال القضاء معدلا بالظهير الشريف رقم 1.77.57 بتاريخ 1977.7.12 المحال من مجلس النواب . شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا للسيد الأمين المحترم. إذا سمحتم توصلت الرئاسة بثلاثة إحاطات المجلس علما وأستسمحكم لأعطي الكلمة لرئيس فريق الاتحاد الدستوري طبقا لمقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي للمجلس فليتفضل الأستاذ أحمد البنا:

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن هذه الإحاطة اليوم لانتوخى منها إخبار المجلس فحسب ولكن الهدف هو تنبيه الرأي العام إلى خطورة ما آلت إليه الأوضاع في تسيير الشأن العام لبلادنا ففي الأسبوع الأخير وفي معرض رده على سؤال شفهي أجاب السيد وزير التشغيل أن هناك 50600 منصب شغل شاغر الشيء الذي أثار دهشة الجميع لكن الغريب في الأمر هو رد الوزير الأول بوصفه المدير المسؤول عن جريدته التي وصفت تصريح وزير التشغيل بأنه مجانب للحقيقة. ويتضمن مغالطات، واستندت في تكذيبها لمصادر من وزارة المالية وفي نفس المصدر وبواسطة وثيقة رسمية تؤكد أن الجريدة الموالية لحزب وزير التشغيل أن الرقم الذي ذكره هذا الأخير صحيح ولا غبار عليه وسيزداد وجه الغرابة حين نؤكد هذه الجريدة أن وزارة التشغيل قد توصلت كتابة من وزارة المالية ما مفاده أنه من أصل 50.000 منصب مالي شاغر التي تم كشف النقاب عنها. لا ندري كيف ومتى في شهر مارس الأخير لم يبقى منها سوى 35000 منصب هل تم توضيف 15000منصب في أقل من 3 أشهر، مرة أخرى لا ندري كيف ومتى، واستمر التراشق غير المقلات بين أطراف أساسية في الإئتلاف الحكومي، واتهامات بالإرهاب، الفكري والعقول الجامدة وضعف الإرادة من جهة وبالديماغوجية وخلط الاوراق من جهة أخرى، إننا نتساءل سيدي الرئيس إخواني المستشارين عن جدوى مراقبة الحكومة عن طريق وضع أسئلة شفوية حينما يتم التشكيك والتكذيب في مصداقية الأجوبة حين تضارب المعلومات والأرقام بين أطراف حكومية في قضية لها من الأهيمية القصوى والحساسية ماجعل

المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه يعتبرها القضية، الوطنية الثانية بعد قضية وحدتنا ألا وهي قضية التشغيل والتي يوليها صاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله عناية فائقة وهنا نتساءل كيف يتم التعامل مع الملفات الأخرى إنها الدوامة التي دخلناها منذ حكومة التناوب . التوافقي للمسؤولية فمن منا لا يتذكر تضارب التصريحات والتصريحات المضادة للحكومة والأغلبية الموالية لها. حول الزيادات التي منحت للوزراء في بداية عهد الحكومة والتصريحات المتضاربة حول المنح الخيالية التي منحت للأطر العليا بوزارة الاقتصاد والمالية فلماذا إذا هذا الغموض؟ ولماذا ذكر هذا الرقم في هذه الظرفية بالذات، وماهي حقيقة 15 ألف توضيف في مدة 3 أشهر سيدي الرئيس حنا كنطرحوا تساؤلات. الله يخليكم راه من حقنا كمجلس نراقب الحكومة من حقنا أننا نعرفوا الحقيقة من طرف الحكومة، الأسئلة تتزايد وتتراكم دون أن تكلف الدولة مسؤولية نفسها، والمخاوف والالتزام بالشفافية والوضوح، ومن الأكيد أن السؤال حول الرقم الحقيقي لمناصب المالية الشاغرة سيبقى من ألغاز هذه الحكومة، وأخيرا سيدي الرئيس فإذا سمح السيد الوزير الأول لنفسه في تصريحه الأخير لمجلة أجنبية طبعا كعادته. أن ينفي وجود معارضة، فنحن وانطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا لم نشكك بدورنا في تواجد حكومة تدير الشأن العام لكن من حقنا أن نتسأل هل المنطق أن نصدر أرقاما ومعطيات متضاربة ومتناقضة من طرف أحزاب تكون إئتلاف حكومي وشكرا سيد ي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة بعد هذا الكلمة للأستاذ للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي في إطار إحاطة المجلس علما وأرجو أن تكون فعلا ما ينص عليه الفصل 128 من القانون الداخلي أرجو أن تكون فعلا. لأن ما سمعناه قبل قليل لأن ماسمعناه لا ينطبق عليه الفصل 128من القانون الداخلي، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي فليتفضل:

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنا أستغرب سيدي الرئيس، واش حتى أنت أصبحت بحال شي ناس كيزعجك الصوت ديال الكونفدرالية أنا كنوضع عليك هذا السؤال، باقي مانطقناش به فإذا بديتي كتعطينا الدروس، نحن لا نتلقى درسا من أحد، نحن نعطي الدروس لا في المتثال ولا في تطبيق ولا في احترام القانون.

بسم الله الرحمان الرحيم .

باسم الفريق الكونفدرالي ومن خلاله باسم فريق الكونفدرالية، الديمقراطية للشغل. نحيط المجلس الموقر علما بالتطورات المقلقة والخطيرة التي يعرفها ملف المرحوم إدريس الفريزي الذي قتل ليلة الاثنين11 يونيو 2001 على إثر هجوم قادته عصابة موجهة احتلت محطة ضخ المياه حيث يعمل المرحوم، وكانت هذه العصابة مدججة بالعصي والسيوف والشواقير وغيرذلك من الأسلحة لتكسير الإضراب، وقبل بداية توقيته والذي دعت إليه النقابات الثلاث في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي أيام 14.13.12 يونيو 2001 .إذ وبعد تشبتنا بتشريح الجثة، جاء تقرير الطبيب الشرعي مكيفاز مع الإدعاء الذي أراد البعض الترويج له، وذلك بكون المرحوم انتحر ولم يقتل، طالبنا بتشريح مضاد طبقا للمسطرة القانونية المعمول بها بحيث رفعنا إلى السيد قاضي التحقيق دراسة نقدية تتضمن كل الثغرات التي تضمنها ، التقرير الطبي، والتي شكلت حيثيات طلبنا. وهي دراسة أنجزها خبراء لنا في الطب والقانون ومع ذلك لازلنا لم تحصل على الإذن بممارسة هذا الحق بإجراء التشريح المضاد. هذا بالإضافة إلى أن الحديث مر عليه أسبوعان وجثة المرحوم لازالت بقاعة تبريد الأموات بالعرائش، التي تفتقد للشروط التي تمكنها من دور الصيانة مما حملنا على طلب نقل الجثة إلى طنجة وهذا ماتم ليلة أمس الإثنين 25 يونيو 2001. إننا إذ نحيطكم علما بهذه التطورات الخطيرة التي يعرفها المرحوم إدريس الفريزي نجدد طلبنا للسيد وزير العدل كي يتدخل عاجلا، لتمكيننا من حقنا في التشريح المضاد، ونعتبر هذا التماطل الذي لا مبرر له قانونيا وإجرائيا هو ضغط نفسي علينا وعلى عائلة المرحوم وعلى مستخدمي الاستثمار الفلاحي، وغاية إتلاف آثار الجريمة في الجثة لتمكين القتلة من الإفلات من أيدي العدالة ونحتفظ بحقنا في الدفاع عن عدالة قضية المرحوم إدريس الفريزي التي هي قضيتنا كمركزية وكطبقة عاملة بكل الوسائل المشروعة. ختاما نطلب كفريق مجلسنا الموقر. بتشكيل لجنة للتقصي في نازلة اغتيال أخينا المرحوم إدريس الفريزي وذلك

للمساهمة في إيقاف النزيف الذي تتعرض له حقوق الإنسان في بلادنا في ضل حكومة التغيير والذي تجاوز حد التضييق على ممارسة الحقوق إلى ممارسة الإغتيال والاختطاف والتعديب، آخرها ما حدث للصحفي الذي اختطفه قائد مقاطعة بمدينة خريبكة نهاية الأسبوع الماضي في إطار ممارسة مهامه بتغطية وقفة احتجاجية للمعطلين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد رئيس فريق الاستقلال للوحدة والتعادلية في إطار إحاطة المجلس علما.

السيد المستشار محمد العربي القباج:

شكرا سيدي الرئيس،

أود مرة أخرى أ أحيط المجلس الموقر بالوضعية التي يعيشها قطاع النقل الحضري عبر سيارات الأجرة الكبيرة على الصعيد الوطني وخاصة بمدينة الرباط حيث فوجئنا هذه واحد 15 يوم بنصب علامات غير معترف بها قانونيا بحيث علامة ديال عدم المرور مكتوب عليها ممنوع على سيارات الأجرة سيدي الرئيس هذا العمل المنافي للقوانين الذي يمس واحد الشريحة كبيرة من المواطنين في مدينة الرباط وليت نخشى أن يتعمم هذا القرار على الصعيد الوطني، وبهذه المناسبة كناشدوا الحكومة وبالخصوص وزارة الداخلية للتراجع عن القرار المنافي للقوانين وكذلك بتعويضه بخطوط كما هو الشأن بالنسبة للعديد من المدن المغربية حتى يتمكن هؤلاء المهنيون الوقوف في الإضراب اللي تيخوضوه هذه عشرة أيام هذه بواسطة الإحاطة كناشدوا المسؤولين باش أولا تيحترم القانون ثانيا بفتح حوار مسؤول وجاد لمراجعة كل القوانين المنظمة للنقل بصفة عامة والمنظمة للنقل الحضري لسيارات الأجرة الكبيرة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم حضرات السادة بعد هذه الإحاطات الثلاث، نشرع الآن في بداية الأسئلة الشفهية والتي يبلغ عددها عشرون سؤالا. في البداية لدينا سؤال آني موجه لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، هذا السؤال مقدم من طرف السادة رحو الهيلع، حميد كسكس، محمد قرو، محمد بن لامين، محمد العربي بوراس، عبد الغاني مكاوي. الكلمة للسادة أحد المستشارين المحترمين لتقديم السؤال فليتفضل أحدهم مشكورا.

المستشار السيد عبد الغاني مكاوي:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تمت ترقية الموظفين بصفة استثنائية وخارج نظام الكوطة للمتوفرين على الشروط النظامية إلى غاية دجنبر 99 حسب ما حدده المرسوم الذي صدر بهذا الشأن والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 48445 وعلى إثره استثناء الموظفين الذين استكملوا عشر سنوات من الخدمة في إطار سنة 2000. وسؤالنا المطروح في أوساط كل الموظفين اليوم هو كيفية التعامل مع الموظفين الذين استكملوا شروط الترقي إلى غاية 31دجنبر 2000هل بتطبيق نظام الكوطة الجاري به العمل أم لاستمرار في تطبيق المسطرة الاستثنائية إلى حين صدور نظام جديد لترقية الموظفين ومتى سيستفيد الأفواج الجديدة من الترقي وابتداءا من أي تاريخ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري للإجابة على هذا السؤال.

محمد الخليفة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله الكريم

وعلى آله وصحبه

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر بادئ ذي بدئ السادة أعضاء فريق. القوى الديمقراطية على هذا السؤال أو على هذه الأسئلة والتي تجد جوابها في ما قامت به الحكومة من تنفيد التزامتها بالنسبة للإتفاق 19 محرم 1421 الذي كان نتيجة الحوار بين الفرقاء الإجتماعيين وبين الحكومة والذي اتخد

فيه تدبيرا أساسيا وهي الترقية الاستثنائية والتي حدد لها زمن معين وتاريخ 31دجنبر 1999بمعنى أنه الحكومة بالنسبة لهذا الجزء من السؤال نفدت التزامها كاملا وصدر المرسوم المتعلق بالترقية الاستثنائية والآن يمكن أن نؤكد أن هذه الترقية تسير بصفة عادية وعادية جدا فيما يخص تطبيق القانون وفيما يخص التسريع هناك تسريع كبير حتى يتوصل كل الموظفين بحقوقهم وبطبيعة الحال في الاتفاق 19محرم اتفق على 31 ديسمبر 1999 الإشكالية هل سنعود إلى تطبيق القانون الذي كان يطبق قبل اليوم أو يطبق قانون جديد وهذا أيضا وقع عليه الاتفاق في 19 محرم وأكد جميع الفرقاء بأنه يجب البحث عن وسيلة قانونية جديدة بالنسبة للترقي، نؤكد للسادة المستشارين المحترمين واضعي السؤال ومن خلال هذا المجلس الموقر انه بالفعل هيت بين وزارة الوظيفة العمومية ووزارة المالية ومسودت مشروع قانون يتعلق بكيفية الترقية من جديد عكس ما كان عليه الماضي وهذه الترقية ستعتمد على عناصر موضوعية وعلى مطالب طالما طالب بها الموظفون، وسيذهب هذا المشروع أحيل، هذه المسودة أحيلت على السيد وزير التشغيل الذي بصدد الآن فتح حوار مع الفرقاء الاجتماعيين وعندما ينتهي هذا الحوار سيعود المشروع إلى الوظيفة العمومية من أجل أن تدخل عليه التحسينات القانونية وكل الأفكار المعبر عنها لتحليه على الأمانة العامة للحكومة حتى يأخذ طريقه في التشريع، أما بالنسبة 2000 وغيرها نحن نجتهد أن يصل القانون الجديد ويطبق ولكن إذا لم نصل فإننا في إطار اتفاق 19محرم سنعود إلى ماكان عليه الأمر في الماضي وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد رحو الهيلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا سيدي الرئيس والسيد الوزير. تنشكروكم على التجاوب ديالكم مع السؤال ديالنا بالخصوص قبولكم سؤال آني الشيء اللي تيأكد على الاهتمام ديالكم بالشؤون ديال الموظفين والمشاكل ديالهم والترقي ديالهم بالخصوص، وتنشدوا على أيديكم في التشريع ديال الوثيرة والنظام اللي أنتم خدامين بيه الآن، وكذلك التشبت ديالكم في البحث عن نظام جديد لأن نظام الكوطة وهذا اللي كنتخوفوا منه لأنه نظام غير عادل ومجحف وتيأدي إلى تراكمات ما تيجيب غير العرقلة الإدارية ماتيجيب تشي حاجة لأنه تنتأخروه أربع سنين لأن 25-25 في كل سنة تعطينا الناس الآخرين على أربع سنين تنعطلوهم وتنتأخروهم وانهار كيترقاو وتيترقاوا من النهار فاش كان عندهم الحق وهذا تأخير إداري محظ مافيه تشي إفادة واليوم الإدارة ديالنا ولله الحمد متوفرة على الأطر الكافية وعندها الأجهزة والمعلوميات اللي كتمكنكم من معرفة من هنا العشر سنين على الأقل شكون اللي غايكونوا في الترقية فحنا كنتخوفوا من الرجوع إلى هذا النظام ديال الكوطة وبغيناكم تبحثوا على نظام جديد وحنا معاكم في هذا الطرح ولكن في انتظار ربما هذا المشروع يجي من هنا العامين أو 3 سنين وبالخصوص إلا دخلتوه في الحوار الاجتماعي اللي بعض الخطرات تيدوم سنتين. ثلاثة وهما غير في الحوار وهذا غيأدي بنا اللي ماغتطرح ثاني من هنا لـ ست سنين هذا التخوف نتمنوا إلا ممكن نستمروا في هذا النظام الاستثنائي إلى غاية يجي النظام الجديد. شكرا سيد الوزير وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم . هناك الرد للسيد الوزير للتعقيب فليتفضل.

السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

سيدي الرئيس،

الموضوع بالفعل جد أساسي ومهم لأنه يهم وضعية الموظف أثناء ممارسة العمل ديالو، وهو دائما يحلم بحقه في الترقية كنأكد للسيد المستشار المحترم أننا بالفعل ملتزمين في الاتفاق 19 محرم على أن هذا المشروع يجب أ يناقش في لجنة مشتركة وهذا قمنا الآن فلهذا أعتقد أن سيد وزير التشغيل أكثر من هذا أحال الملف على الفرقاء الاجتماعيين بما فيهم من الاقتصاديين وممثلي النقابات وأعتقد أنه عما قريب سيكون هذا الاجتماع، هذا القانون لا أعتقد أنه سيثير الكثير من المشاكل لأنه يعتمد أولا وقبل كل شيء على الكفاءة وعلى المردودية وعلى تاريخ أقل ماكان عليه من ذي قبل وعلى نسبة الخصيص لا تكن بتلك النسبة المهولة التي كانت في القانون الماضي وبالتالي سيكون هناك اختبار للكفاءة المهنية ومعنى هذا أنه سيكون التشريع وستكون مساواة وستكون شفافية والمهم أن بلادنا تزود بمثل هذه القوانين هو الذي يبقى دائما أساس للانطلاقة الحقيقية للإدارة المغربية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الوزير ننتقل إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة وإلى السؤال الموجه للسيد وزير العدل حول ضرورة الاعتناء بشكايات جالياتنا القاطنة بالخارج للسادة محمد فاضلي، محمد الجوهري، حسن قيشوحي، أحمد الشافعي، والحاج الدرمومي، وبلحاج عمر مكدر فليتفضل أحد السادة المستشارين بتقديم شرح السؤال. هناك استدراك لإضافة بعض السادة المستشارين الكلمة لأحد أعضاء الفريق لشرح السؤال. فليتفضل مشكورا، مع العلم أن الاستدراك لم نتوصل به. الكلمة بلحاج محمد الدرمومي لشرح السؤال.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ،

السادة المستشارين،

الحقيقة أن.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الاستدراك وصل وتم إدراجه في هذه اللائحة. أرى هنا حسن قيشوحي، أحمد الشافعي بلحاج الدرمومي، وعمر المكدر، فليتفضل بلحاج الدرمومي مشكورا.

المهم وصل الاستدراك للرئاسة الأمر يهم الفريق فريق محترم إذن الكلمة بلحاج الدرمومي فليتفضل مشكورا.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي:

شكرا للسيد الرئيس ومعذرة للأخ النائب إنما هذا موضوع لا يجادل كيف حطيتي أنت أو الأغلبية أو المعارضة تيهم المغاربة جميعا خص يكون توافق.

الحقيقة كيفما قلت أن هذه الجالية برهنت بأنها مخلصة بأنها بناءة بأنها تشاركنا في جميع الأشياء، عمرها ما غابت على المواطن ديالها والملوك ديالنا أعطاوها العطف اللائق واعطاوها العناية الخاصة بها والحكومة كذلك والمغاربة ولكن للأسف الشديد المناخ في البلدان اللي كتعيش فيها تبدلت نظرا لتحولات اقتصادية واجتماعية والضغط ديال المعيشة وكذلك لأفكار وطنية خرجت من هذا الجيل الصاعد وبدات العنصرية تتبان بكثير في هذه البلدان ومن الضحايا ديال هذه العنصرية بعض المغاربة لا أقول المغاربة كثيرا لأنه مانساوش بلدان صديقة تتعمل مجهودات جبارة باش المواطنين ديالنا يلقاوا تم المعيشة اللائقة أو الأمن أؤ الاستقرار والإعانة ولكن كثر في الأخير تصرفات عنصرية وكذلك واحد النوع من طرف الإدارة راه شفناه في بزاف ديال القضايا. قضايا اللي مثلا عائلية بين المرأة والرجل وتيبقوا الأولاد ضحايا أو القضايا هكداك ملفقة باش يطردوا المغاربة من العمل ديالهم ومن الشغل ديالهم واللي بغينا نلفتوا الحكومة والسيد وزير العدل أنه هذ المغاربة ماتيبقاوش مكتفين الأيدي تيكتبوا وتيشكيوا ولكن مع الأسف الشديد تيتشكاو من إما ماتيوصلش ليهم الأجوبة وإما التماطل وإما مع العناية مشي هي هديك، لأن في إسبانيا الكثير من الاهتزازات اللي كانوا فيها ضحايا مغاربة ووقعات في هولندا وفي ألمانيا، ومع الأسف الشديد الحكومة متبعتهمش كما يجب وتدخل فيها بسرعة ولكن مع الأسف الشديد ماتدخلش وهذا السؤال ديالنا لوزير العدل باش يعطينا يعطي المجلس الموقر والرأي العام معدل الشكايات السنوية التي تتلقاها وزارتكم من فرق هذه الجالية ماهي نسبة الأجوبة على هذه الشكايات علما أن بعض المشتكين يدعون عدم توصيلهم بالأجوبة، كيف يتم الدفاع عن الضحية والتنسيق مع الدول التي يتعرض فيها المغاربة لهذه الاعتداءات، السيد الوزير. تنعرفوا في السفارة هنا في القنصلية واحد الموظف قانوني تيعاون المواطنين ديال بلاده وتيوجهم وتيدافع عليهم وتينصحهم أش ياخدوا من تدابير لما تكون عندهم مشاكل واش جميع القنصليات ديالنا مغطيين بهذه الكيفية أولا أنا عندي اليقين على أن السيد الوزير هو كمسؤول على واحد القطاع اللي تيتبع الأعمال وتيتبع الحياة الاجتماعية ديال هذه الجالية وعندو غيرة خاصة عليهم واش الأمور في العهد ديالو ازدادت تشبتا بالسياسة ديال الدفاع على المغاربة في الخارج أو بقات على ماكانت عليه وشكرا لكم سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة للسيد وزير العدل فليتفضل مشكورا.

السيد عمر أزيمان وزير العدل.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا كنشكر السيد المستشار على هذا السؤال، وبطبيعة الحال كنشاطرو الرأي فيما يخص الرعاية الملكية حول هذا الموضوع ديال الجالية ديالنا. كنشاطرو الرأي كذلك حول المهمة والأهمية ديال هذه الجالية من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها كذلك في تحديث المجتمع المغربي، أكيد أنه الجالية قائمة بدور مهم وباقي إنشاء الله غيد تقوم بدور أهم من الدور اللي كتقوم به الآن كنشاطرو الرأي كذلك فيما يخص العناية ديال الحكومة بهذا الموضوع حيث كيف كتعرفوا كاينة لجنة اللي هي مكلفة بهذا الموضوع واللي كيترأسها بكيفية منتظمة السيد الوزير الأول واللي كتضم جميع الوزراء واللي هما معنيين بالموضوع، فيما يخص الموضوع ديال الشكايات هو موضوع ذات أهمية كبرى، قصوى، حقيقة أعتقد أنه من الضروري نعمل بعض التمييزات أولا فيما يخص الشكايات اللي كتهم مشاكل إخواننا الموجودين في الخارج، ولكن مشاكلهم في المغرب والمشاكل اللي هما كيتعرضوا ليها في الخارج، وفيما يخص المشاكل اللي عند إخواننا المقيمين بالخارج في المغرب يمكن لي نقول وسبق لي عطيت بعض الأرقام بأنه غير فيما يخص وزارة العدل وفيما يخص القضاء تبدلات مجهودات ومجهودات مهمة حيث أنه خلال الصيف ديال السنة الماضية كنا ضمنا يعني وضعنا واحد اللجنة مكونة من قضاة اللي كيمثلو جميع مديريات ديال الوزارة رهن إشارة إخوانا المقيمين بالخارج باش يتلقوا الشكايات ديالهم وينصحوهم ويوجهوهم وهذه اللجنة توصلت خلال شهرين بمجموع ديال 7389 شكاية اللي عالجتها (3000) .. 7389 شكاية اللي عالجتها نفس الشيء تعمل في جميع محاكم المملكة. المحاكم الابتدائية وم ـاكم الاستئناف وهذه المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف عالجت خلال هذا المدة غدي نعطيكم الإحصائيات بالضبط عالجت سمحوا لي نلقى الوثيقة ديال المحاكم هاهي عالجت 7339 شكاية مابين محاكم الاستئناف ومابين الابتدائية 6583 في الابتدائية و729 في محاكم الاستئناف. بالإضافة إلى هذا عندنا دائما داخل المفتشية العامة للوزارة خلية اللي متخصصة بالشكايات اللي كنجي من عند إخوانا اللي هما موجودين في الخارج بطبيعة الحال أشنا هو اللي يمكن نعمل كي يمكن لينا نسرعوا الإجراءات الإدارية كيمكن لينا نعجلوا بكل ما هو التنفيد والتبليغ إلى آخره، والمسائل اللي هي قضائية كتبقى مسائل قضائية.

إخواننا المقيمين بالخارج رغم تضحيتهم ورغم كلنا مواطنين بحالنا بحالهم وبطبيعة الحال أمام القضاء كلنا في نفس الوضعية خصنا نضيف لهذه المجهودات لأنه كاين تكامل في المجال مجهودات اللي كتبدل من طرف مؤسسات غير حكومية كندكر هنا مؤسسة الحسن الثاني بالخصوص اللي كتوصل بواحد العدد كبير وكنشوف السيد الرئيس بدا كينبهنا للوقت، فيما يخص الجانب الثاني أي الشكايات اللي هي شكايات متعلقة بالمشاكل اللي كيتعرضوا ليها إخواننا بالخارج هنا بطبيعة الحال كاينة واحد الإشكالية دقيقة هو أنه تدخل الحكومة في بلد أجنبي بطبيعة الحال كاين عائق ديال السيادة وديال كذا، ولكن ومع ذلك كنتوصلوا بهذه الشكايات وكنتأكدوا بأن الموضوع جدي تيمكن تكون مراسلات مع وزير العدل مثلا لإثارة انتباهه لواحد القضية اللي جارية أمام المحاكم وفي غالب الأحيان هذه المراسلات كتحض بالفعل من طرف الوزراء المعنيين.

إضافة أخيرة وهي جد مهمة مؤسسة الحسن الثاني الآن بشأن تطوير واحد الشبكة في الخارج بالخصوص في أوربا من أجل الدفاع على حقوق المواطنين المغاربة في بلد الإقامة وهذه الشبكة الآن مكونة من يعني شركاء ديال المؤسسة مهمين ومتميزين بحال مثلا النقابة ديال المحامين في مدريد بإسبانيا بحال مؤسسة المدافع عن حقوق الشعب في إسبانيا بحال مؤسسة في بلجيكا اللي هي كتضمن مساواة الجميع أمام القانون وأمام الإدارات، هنوا شركاءنا في العمل، من أجل الدفاع عن حقوق المغاربة بالخارج، هذه شبكة الآن في إطار يعني مرحلة أولى يعني واحد المدة اللي هي معقولة غنكونوا استطعنا أننا نغطيوا الدول الأوربية كلها وغدي نكون ضبطنا ديك الساعة الوسائل ديال التعاون مع هذه المنظمات وغدي يكون عندنا حضور أكثر، كاين كذلك إشارة أخيرة سيد الرئيس بطبيعة الحال القضاة اللي هما كيعمل في السفارات كاين الآن في أهم السفارات ديال أوربا كلهم كيمشيوا بتوصيات خاصة في بغض النظر عن المهمة ديالهم التوثيق، الزواج والطلاق أنهم يرشدوا ويوجهوا إخوانا المقيمين بالخارج كل مادعت الضرورة إلى ذلك هذا بإيجاز وفرصة ثانية يمكن لي نعطي إحصائيات أخرى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيد الوزير الكلمة في إطار التعقيب للسيد الدرمومي.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الوزير على المعلومات اللي ذليت بها أمام هذا المجلس الموقر واللي تطمئنا على الوضعية ديال خوتنا في الجالية ونطلب الله تبارك وتعالى باش تكون عندنا وسائل كثيرة وتنشرط على هذه الكلمة وسائل كثيرة وهذ المسألة وسائل كذلك باش المغربي يبقى دائما الكرامة ديالو مرفوعة في الخارج وفي الداخل وملي يزور بلده يلقى المسؤولين مهتمين به عطينوا العناية اللائقة به الوزارة ديالكم تتعمل مجهودات كبيرة فيما يخص الإصلاح ولكن السيد الوزير فيما يخص المغاربة القاطنين بالخارج الله يجازيكم هذا القضاة خص تكون عندهم واحد التكوين مخصص حسب البلاد وحسب فرنسا مثلا أو هو لندا باش يسهلوا على المواطن في أول مرة الالتجاء إلى الطريق الصحيح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك لوزير العدل حول الوضعية القانونية للعدول للمستشارين المحترمين السادة بوشعيب الهلالي، محمد المنصوري، عبد الجبار بوملحة، وحسن أوتلغيست فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لشرح السؤال.

إذن لا يوجد أي مستشار في القاعة وسيطبق في شأن هذا السؤال القانون الداخلي للمجلس ثم ننتقل للسؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير العدل حول التماطل الذي يطال بنايات المحاكم للمستشارين المحترمين السادة إبراهيم السالمي، محمد، محمد السلامي، سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد بلحسن، كبور، الماسي الميلودي، عفوا أحمد الديبوني، اسماعيل قيوح ومحمد هلال فليتفضل الاستاذ سامي، السيد إبراهيم السالمي.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمان الرحيم، السيد الرئيس المحترم والسيد الوزير المحترم إخواني المستشارين المحترمين، من المعلوم السيد الوزير أن برنامج حكومة التناوب جعل من إصلاح القضاء إحدى الأوراش الكبرى التي يتوقف عليها تحقيق ودعم دولة الحق والقانون التي نسعى جميعا لإرسائها على قواعد ثابتة وبالرغم من المجهود وبالرغم من الجهود المشكورة التي تبدلها وزارتكم في هذا الصدد فإننا نلاحظ ولغاية الأسف أن الوثيرة التي تسير عليها الأمور في بعض المشاريع أنها جد بطيئة لدرجة أننا نجد الأشغال المتعلقة ببناء بعض المحاكم تتسم بالبطء إن لم نقل تتوقف في بعض الأحيان، وكمثال ملموس في هذا الشأن مايعرفه توقف البناء في المحكمة الابتدائية لعمالة سلا وكذلك نفس الشأن بالنسبة للمحكمة الابتدائية بميدلت، وفي هذا الصدد، وفي هذا السياق نود أن نسأل سيادة الوزير نسأل سيادتكم على الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة الي تعرفهابعض الأوراش على الصعيد الوطني، وما هي الإجراءات والتدابير التي سوف تتخدونها لإتمام بناء هذه المشاريع التي هي قيد الإنجاز وفي أقرب وقت ممكن وشكرا سيدي الرئيس، سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم: الكلمة للسيد الوزير.

وزير العدل:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارون،

بالفعل كاين بطء في الأوراش وفي إنجاز بعض الأعمال السبب الأساسي ديال بطء وثيرة الإنجاز هو المساطر الإدارية التي هي مساطر معقدة أنه كيف كتعرفوا كنضطروا على كل مرحلة أنه ننتقل من عدد ديال المصالح الإدارية باش كيمكن تنطلق الأعمال ولكن مع ذلك، لابد أن أشير أنه رغم البطء اللي هو في الواقع إلى بغينا نتغلب عليه خصنا نغيرو المساطر الإدارية اللي كتهم جميع القطاعات يعني هذه المساطر حقيقة ما كتساعدناش لإنجاز هذه الأعمال في واحد المدة اللي هي مدة وجيزة لكن رغم هذا، ما نساوش وأعتقد أنه من الضروري نفكر بأنه خلال أربع سنوات الأخيرة خلال الأربع سنين الأخيرة تم إنجاز 2 ديال المحاكم الاستئناف جديد تم كذلك إعادة بناء أو تمديد 2 ديال المحاكم الاستئناف ديال مكناس وديال الرباط خلال نفس المدة يعني خلال أربع سنين تم كذلك تدشين 1.2.3.4.5.6.7 ديال المحاكم الابتدائية كلها جديدة، خلال هذه المدة كذلك تم بناء سبعة ديال المحاكم الابتدائية وانطلاق العمل ديال أربعة ديال المراكز اللي كنسميوهم مراكز ديال القاضي المقيم وهذاالشيء، الآن انتهى، وفيما يخص المسائل اللي هي على وشك الانتهاء يعني أنه ستنتهي إن شاء الله

قبل نهاية 2001 عندنا مشروع ديال محكمة الاستئناف ديال تطوان عندنا المحكمة الابتدائية ديال المراكز القضاة المقيمين منها أصيلا ، أصيلا الآن واجد منها بلقصيري منها مولاي بوعزة منها أبي الجعد منها واحد العدد آخرين فيما يخص المدى مشي متوسطي ولكن المدى القريب يعني ما بين 2002 و2004 و2005 عندنا 20 و50.30 ورش اللي غيكون موجود في هذه المدة ولكن كيف قلت وباقي كالتزم بهذا الوعد هذا أنه من هنا 2005 إن شاء الله ماغديش يكون القاضي موجود في واحد المكان اللي هو ما لائقش بالقاضي أو بالقضاء. يعني هذا هو برنامجنا أنه من هنا 2005 إن شاء الله غتكون البنايات ديال المحاكم أو البنايات اللي كيعمل فيها القضاة كلها في المستوى اللي كيوجد ممارسة القضاء وبالتالي في المستوى اللائق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير هل هناك.

الكلمة في إطار التعقيب.

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير المحترم.

في الحقيقة كنشكر على هذا الرد القيم والشامل ولكن سيد الوزير مع كامل الأسف نتأسف لهذه المساطر المعقدة واللي هي في الحقيقة ناتجة من دواليب الحكومة هي نفسها فهذا الشي غريب اللي كنسمعوه كيفاش يعني هذه العرقلة الي كنوقع من حكومة التناوب اللي كتنادي بالتغيير وبالرفع من مستوى القضاء كنتأسف في الحقيقة من هذه الهيستيريا. كنتأسف في الحقيقة من هذه الإشكالية ففيما يخص القضاء كما تعلمون سيدي الوزير هو الاستثمار هو الرفع هو الطمأنينة هو أساس الملك، فكنتأسف على المعلمة المهمة بمدينة سلا اللي أصبحت ماثلة للعيان الآن، وما خصها أظن غير القليل من الترميمات لأنها باينة بعدما أثلجت صدور المواطنين والمتقاضين ولا حتى الموظفين لأنه كما تعلمون سيدي الوزير يعيشون في المحكمة الابتدائية بمدينة سلا حالة مزرية للغاية المحكمة قديمة ومتهالكة لا محاماة ولا قضاة ولا موظفين كلهم يعانون الأمرين من جراء تلك المحكمة وكذلك نفس الشيء بالنسبة لعدة محاكم كتطوان مثلا فالمحكمة الابتدائية بتطوان وميدلت. لهذا نأمل سيدي الوزير الإسراع وإعطاء المزيد من العناية لهذه المحاكم حتى ترقى للمستوى المطلوب خدمة للمواطنين وخدمة للصالح العام، كما نطلب منكم سيدي الوزير الإسراع بالمزيد من البنايات في بعض المحاكم في بعض الجهات النائية التي تتوفر على محاكم كأرفود وطاوس والأقاليم المغربية التي تنعدم فيها محاكم في المستوى وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم سيدي الوزير للإجابة عن التعقيب.

وزير العدل.

غير تكميل يعني مباشر بالنسبة ديال الانشغالات ديال السيد المستشار هو أنه بالنسبة لتطوان غدي يتم إن شاء الله محكمة ديال الاستئناف في هذا الصيف وبالتالي غدي يتفك المشكل بالنسبة للمحكمة الابتدائية غدي تاخد محل محكمة الاستئناف بالنسبة لسلا كتعرفوا أنه وقع لينا مشكل مع المقاول أنه وقع إفلاس وأنه وقع تنازل وأنه مضطرين ديك الساعة نبداو المسطرة من جديد وأنه الآن سلا مبرمجة إلى أبعد يعني في أقبح الاحتمالات في نهاية دجنبر 2002 فإنشاء الله عام ونصف على أبعد الحدود غدي تكون سلا كذلك واجدة وشكرا.

شكرا للسيد الوزير ننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الخارجية والتعاون إلا أنه توصلت الرئاسة بطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يلتمس فيها طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس تأجيل ثلاثة أسئلة سؤالين متعلقين بالسيد وزير الشؤون الخارجية وسؤال ثالث يتعلق بالسيد وزير الشبيبة والرياضة، وذلك لظروف طارئة حالت دون حضورهما إذن إذا سمحتم سننتقل في إطار نقطة نظام الكلمة للسيد عقا الغازي فليتفضل رئيس الفريق.

المستشار عقا الغازي:

سيدي الرئيس شكرا أنا نقطة نظام ديالي يالله حتى أنا توصلت بمراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان كيخبرنا في هذا الوقت اللي حنا موجودين وحنا جالسين سيدي الوزير كان يكون هذا قبل، وهناك سؤال مهم أن أبناء المغرب كيموتواكل ليلة في البحر هل السيد الوزير لا علاقة له بهذا النوضوع كيخص، يعني أو يعطي للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لأن هذا السؤال كيتعلق بالحكومة ككل وشكرا سيدي الرئيس.

شكرا لكم نحن كذلك سيدي الرئيس نحن كذلك نتمنى في المستقبل أن يخبر المجلس أو رئاسة المجلس بوقت كاف حتى نستطيع بدورنا إخبار السادة المستشارين إذن ننتقل الآن للسؤال الموجه أو الأسئلة الموجهة إلى وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة وأول سؤال موجه إليه هو حول العشرالإضافي على الضريبة المهنية "الباتانتا" للمستشار المحترم السيد حبيب البردعي الكلمة للسيدالمستشار لتقديم سؤاله الأستاذ البردعي.

المستشار السيد حبيب البردعي.

السيد الرئيس المحترم السادة الوزراء المحترمون، إخواني المستشارين المحترمين. يشكل العشر الإضافي على الضريبة المهنية المصدر الوحيد لغرف التجارة والصناعة والخدمات والذي أحدث بموجب قانون صدر سنة 1986 وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ سنة 1987 إلا أن مداخل الغرف منذ سنة 1997 بدأت تعرف تقلصا نسبيا وحقيقيا بحيث أصبحت المداخيل المحققة في الغرف لا تتعدى في بعض الأحيان 70% وهذا يؤثر سلبا على تنفيذ الميزانية المبرمجة، حتى أضحى الأمر يهدد أجر الموظفين إضافة إلى أن غرفتنا أحدثت خدمات جديدة مركز تدبير المحاسبة المعتمدة مركز الصلح والتحكيم التجاري ومركز التوثيق والإعلام الاقتصادي وهي بصدد بناء قاعة متعددة الأنشطة كل هذه الخدمات سوف تعطي إشعاعا متميزا لربوع جهتنا، وتساهم في رفع وثيرة التنمية الاقتصاد يةالجهوية لذا سيدي الوزير نود معرفة الإجراءات التي تنوي مصالحكم تبنيها لسد العجز الحاصل في تسهيل هذه المرواد وإمكانية خلق موارد جديد وإضافية، كإعطاء حصة إضافية في الضريبة على القيمة المضافة أو حصة من الضريبة على الشركات (I.S). شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد تفضل.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا. بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدي الرئيس السادة المستشارين المحترمين بالفعل الغرف المهنية كما تفضل السيد المستشار المحترم تتحصل على مداخيل العشر الإضافي المفروض على الضريبة التجارية، هذا السؤال هو جاوبت عليه خلال هذ الدورة بالنسبة لهذا المجلس الموقر والمبالغ والمداخيل ارتفعت بـ 6% من عام 2000/99 أو 98 إلى سنة 2000/99 وصلت الآن إلى 106,2 مليون والمصالح ديال الخزينة العامة ديال المملكة كتقوم بتوزيع هذه المداخيل على الغرف حسب النسب الواردة في قرار الوزير المعني بالأمر أما بالنسبة للصعوبات اللي كيتكلم عليها المستشار المحترم واللي تتواجه الغرف ديال التجارة والصناعة والخدمات فهي راجعة في الواقع لاختلالات، اختلالات في الواقع لمرتبطة بتدبير الميزانيات لاعتبارين. الاعتبار الأول أن المداخيل اللي تتسجل يجب أن تعتبر دائما مداخيل متوقعة وليست مؤكدة في حين كذلك أن لا مشي مداخيل فعلية في حين لأن المداخيل الفعلية مرتبطة كذلك بالظرفية الاقتصادية في حين الاعتمادات المفتوحة كما هو معروف هي مرتبطة بسقف أقصى وبالتالي ملي تتكون تلك الاعتمادات فيجب كذلك على الغرف ما تنفقش أكثر من المداخيل اللي غيمكن تحصل عليها بالنسبة للاختلال الثاني بالفعل تيوقع تأخير في تحصيل المداخيل الضريبية في موعدها وفي بعض الأحيان يتجاوز تحصيلها في إطار السنة الشيء الذي ينعكس بطبيعة الحال سلبا على التوقعات ديال الميزانيات الأخرى فاعتبارا من هذه الصعوبة الثانية وهذ الاختلالات كلها نعمل نحن في الوزارة بتعاون مع وزارة التجارة والصناعة على تهييء مشروع مقرب أو قمنا بإحداث مشروع مقرب أي قمنا بإحداث وكالة المداخيل لفائدة الغرف، وهذا المقرر يهدف أدخل أولا إلى حيز التنفيذ بتاريخ 16 غشت 2000 والهدف متاعو هو تسهيل عملية استخلاص الموارد الناتجة على قيام الغرف بالمهام المنوطة بها أو بالتالي مساعدتها على تدبير شؤونها، كذلك في نفس السياق المصالح المعنية المرتبطة أي بالوزارتين، تعمل حاليا على تهييء مشروع قرار يقضي بالتنظيم المالي والمحاسبتي للغرف الشيء الذي سيقلل من الاختلالين اللذين ذكرتهما شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل لديكم تعقيب. الكلمة لنفس المستشار المحترم.

المستشار السيد حبيب البردعي:

شكرا للسيد الوزير أشكركم على الإيضاحات، إلا أنه أود أن أحيط سيادتكم علما أن هنا وضعنا رهن إشارة وزارتكم الموقرة ملف وكالة للمداخل قصد تخفيف العبء على ميزانية الدولة لكن لازلنا ننتظر موافقتكم عليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية

مشي ديال الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل للسؤال الموجه أيضا للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة حول مراجعة الرسوم الجمركية المفروضة على الأدوات المدرسية ولعب الأطفال للمستشارين المحترمين السادة عبد العزيز الفيلالي، محمد تيتنى العلوي ونجيب أبضالوس فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

غير خافي عليكم أن الدخل الفردي للمواطن المغربي بسيط وأن عددا كبيرا من المواطنين يرغبون في أن يلج أبناؤهم مدارس ليرفعوا عنهم عار الجهل إلا أن المشكل الذي يصطدم به هؤلاء المواطنين هو غلاء الأدوات المدرسية. التي مستوردها من الخارج ويفرض عليها رسوم جمركية جد مرتفعة الشيء الذي ينعكس سلبا علي مستوى التعليم لأبناءنا نفس الأمر بالنسبة للعب وعليه نتوجه عليكم سيدي الوزير بأن تعملوا على رفع هذا الحيف الذي يعانيه قطاع التعليم من جراء غلاء الأدوات المدرسية علما أن هذه المستوردات ضرورية والتي تحتاج إلى دعم تؤدي أكبر نسبة من الرسوم الجمركية مقارنة مع بعض المستوردات.

سيدي الوزير،

إن الغاية التي يتوخاها فريقي من طرحي لهذا السؤال هي الحفاظ على تطبيق التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام هذا المجلس الموقر هذا الذي تعهد فيه بالتعليم وجودته وكذا تعميمه، إن نسبة 20% من أطفال العالم القروي لايكلمون دراستهم بالتعليم الابتدائي، والسبب هو غلاء الأدوات المدرسية وشكراسيدي الوزير. سيد الوزير المحترم إن مراجعة هذه الرسوم من شانها أن تفسح المجال أمام المستوردين الحقيقيين لخوض معركة الأسعار مع المهربين لهذه السلع، لذى سنظل كلنا أملا في مراجعة هذه الرسوم لصالح طفولتنا وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير.

وزير الاقتصاد والمالية.

أنا تنتفهم الاهتمامات ديال السيد المستشار المحترم وفي نفس الوقت مافيها باس نعطي بعض التوضيحات. أولا المراجعة ديال الرسوم الجمركية كما تعلمون هي مرتبطة بواحد المسطرة أي واحد اللجنة تتجمع بالرئاسة ديال وزارة التجارة والصناعة وتتحضر فيها الوزارات المعنية بجانب الجمارك وتتقوم بهذه المراجعة إذا اتضح بأنه المراجعة ضرورية لحماية الاقتصاد الوطني أو لدعم المستهلك أو لتوقيف التهريب إلى آخره أي المصلحة الوطنية بالنسبة للموضوع وفي هذه الحالة تيخرج واحد المرسوم اللي تيتهيء وتيتقدم وتيوافق عليه البرلمان قبليا أو بعديا في إطار القانون المالي، وعن الأدوات المدرسية وباللعب أولا لابد نقول بأن هذه الأدوات المدرسية بأنها تستفيذ من رسم منخفض لا يزيد على 10% أي مافيهش الرسوم المرتفعة وذلك منذ الآن ثلاث سنوات كذلك بالنسبة لمواد الأدوات المدرسية وكذلك الموارد المواد الداخلة في صنعها تتخضع إلى رسم الاستيراد وتيتراوح مابين 10%، 20% تيوصل إلى أقصى مايمكن إذا كانت الصناعة مادة تصنع داخليامتيوصل حتى لـ50% ولكن هنا كذلك حماية الصناعة المغربية تيتطرح كذلك نشير بأنه هذ البضائع كلها تستفيذ من السعر المخفض ديال الضريبة على القيمة المضافة أي ما تتأديش 20%وماتتأديش 14% وماتتأديش 10% تتأدي فقط 7% شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الوزير الكلمة للأستاذ تيتنى العلوي في إطار التعقيب فليتفضل.

المستشار السيد تيتنى العلوي.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

لقد استمعنا للجواب ديالكم ولكن الموضوع مشي هو هذا الموضوع هو إرادة سياسة حنا الآن في المغرب نعلم جميعا أن المغرب فيه واحد النسبة جد مرتفعة فيما يخص الأمية في بلادنا، الحكومة خلال البرنامج ديالها وخلال التصريح ديال السيد الوزير الأول وخلال ما يجري الآن لا على الصعيد ديال الهيئات المجتمع المدني فيما يخص تثقيف الأطفال ديالنا، فلهذا بالنسبة لينا هذا اختيار إما أننا بغينا نقريوا الأبناء ديالنا لأنني كنرجع لواحد الكلمة مهمة حنا لا نتكلم على أولئك الذين لهم أجور ولهم استطاعة باش يقريوا أبناءهم راه كاين أفراد الشعب اللي ماعندوش تباش يوكل أولاده لعساك يقري ولده، هذا السؤال المطروح لهذا اختيار سياسي لهذا إلا بغينا نتغلب على الجهل في هذه البلاد يجب مشي غير نقص الرسوم نعطيوا الأدوات للبعض مجانا لبعض الضعفاء اللذين ليس لهم دخل في هذه البلاد وهذه الوسيلة الوحيدة اللي يمكن لينا نتغلبوا على هذه الأمور ثانيا ونقطة أساسية، لا يعقل أن دفتر كيتباع من عند الشركات اللي كتصنع الدفتر أنه كيتباع بواحد القدر في الوقت اللي الثمن ديالو نصف الثمن اللي كيدخل علينا من سبتة ومليلية هذه أموال ديال البلاد كتهرب لهذه المناطق فهذه هي الاختيارات، هذا اختيار سياسي، واش الحكومة الآن مقررة أنها تعمل على أساس أن أبناء الشعب كلهم يدخلوا المدرسة وبالتالي راه مفروض عليها تسالي من رسوم كلها بدون استثناء وأكثر من هذا أنها تعطي الأبناء الشعب اللي ماعندهمش الإمكانيات باش يدخلوا أولادهم المدرسة تعطيهم هذه الدفاتر وهذ شي مجانا وأنا كنقول الأخ الوزير يذكر شوية راه قريتي حتى أنت فواحد العهد البائد وراه كنا كناخد. أدوات مجانا والآن البلاد استقلت وكنعيشو في استقلال تام وكاين إرادة ملكية وإرادة شعبية وإرادة الحكومة وإرادة المجتمع المدني كل على أساس أننا نقضيو على الجهل في بلادنا ونبقاو نتكلمو على الرسوم فحقيقة أقل ما يمكن نتكلموا عليه هو هذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد وزيرالاقتصاد والمالية والخوصصة.

وزير الاقتصاد والمالية:

أنا اللي متفق عليه هو الإدارة السياسية ومن الناحية العملية يمكن الآن وخاصة في نهاية هذه الستة والسنة القادمة نديرو واحد التقييم للعمل اللي وقع فيه المغرب في الثلاث سنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية لأنه كنا بعيدين جدا وبدينا كنتقدموا وفي مجال تعميم كذلك التعليم من الناحية الكمية ومن الناحية الكيفية فهذا هو الأساس بطبيعة الحال كل الوسائل يجب أن تستعمل خدمة لإخراج الشعب ديالنا في الجهل وخدمة لتعليم أطفالنا أيضا في البادية وشكرا

سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير السؤال التالي موجه كذلك لوزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول نظام التقاعد ومؤسسات التقاعد للمستشارين المحترمين السادة علي لطفي، مصطفى الشطاطبي، وعبدالقادر أزريع فليضل علي لطفي لشرح السؤال.

المستشار السيد علي لطفي:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

المستشارين المحترمين،

منذ عدة سنوات ونتيجة لعدة عوامل متداخلة أصبحت المؤسسات المسؤولة عن تدبير التقاعد ببلادنا تعيش أمة هيكلية معقدة تسودها اختلالات كبيرة وواسعة تتسم أحيانا بالفساد وغياب الشفافية واستغلال أموال المتقاعدين في مجالات لا علاقة لها بمصالحهم وازدادت أزمة صناديق التقاعد في السنوات الأخيرة بفعل غياب سياسة واضحة واستراتيجية معقلنة لإعادة هيكلة المؤسسات المعنية في أفق طبعا.

شكرا لكم السيد الوزير السؤال التالي موجه كذلك لوزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول نظام التقاعد ومؤسسات التقاعد للمستشارين المحترمين السادة علي لطفي، مصطفى الشطاطبي وعبد القادر أزريع فليتفضل علي لطفي لشرح السؤال.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المستشارين المحترمين،

منذ عدة سنوات ونتيجة لعدة عوامل متداخلة أصبحت المؤسسات المسؤولة عن تدبير التقاعد ببلادنا تعيش أزمة هيكلية معقدة تسودها اختلالات كبيرة وواسعة تتسم أحيانا بالفساد وغياب الشفافية واستغلال أموال المتقاعدين في مجالات لا علاقة لها بمصالحهم وازدادات أزمة مصالح التقاعد في السنوات الأخيرة بفعل غياب سياسة واضحة واستراتيجية معقلنة لإعادة هيكلة المؤسسات المعنية في أفق طبعا خلق نظام جديد موحد وفعال ينبني على فلسفة التضامن والتكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتعاضد ونحن نعي طبعا ونقدر المجهودات التي بدلتوموها من خلال قوانين المالية للرفع من أجرة المعاش للحد الأدنى وكذلك المحاولات الرامية لأعادة هيكلة الصندوق المغربي للتقاعد لكن لابد من إبداء عدد من الملاحظات والتساؤلات حول مشروعية الأنظمة للتقاعد الحالية التي تسودها اختلالات كثيرة وأخص بالذكر منها سوء التسيير والتدبير لأموال صناديق التقاعد واستثمارها في مشاريع لا علاقة لها بمصالح المتقاعدين، كنعرفوا كلنا أن نسبة الفائدة حتى بالنسبة الأموال ديال صناديق التقاعد يقال أنها لا تتعدى 4% كذلك يقال الحديث أحيانا اللجوء للبورصة النقطة الثانية الفوارق التفاوتات في النسب والمقاييس المحددة لنظام التقاعد وهو ما أدى إلى خلق وضعية متأزمة لبعض المؤسسات ولبعض الشرائح الاجتماعية كالقوات المسلحة الملكية، ومكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية هناك عمال قضوا أزيد من ثلاثين سنة في العمل وتيتقاضون أقل من 500 درهم رغم أننا صوتنا على قانون اللي تيحدد الأدنى للمعاش في 500 درهم كذلك توقف مساهمة الدولة كمشغل في 1977-7-2 بالنسبة للصندوق الوطني المغربي للتقاعد أي 18 سنة وانعكاس ذلك على موارد المالية ومصالح المتقاعدين.

وأضع السؤال عليكم الآن سيدي الوزير ما مصير ديون الدولة لصالح هذه المؤسسات واش الدولة استفادت من لامنستي كما استفدت منها الشركات ديال القطاع الخاص أم أن المسؤولية ديال الدولة كتعلق فيما يسمى بـ"لابيير كواسيو" كذلك الإصلاحات المتتالية التي عرفها نظام صندوق التقاعد سنة 91 و97 خلق تفاوتات كبيرة بين المستفيذين علما أن هذ الأفواج المستفيذين من صندوق التقاعد هم اللي شكلوا الأعمدة الأساسية في بناء الإدارة الوطنية بعد خروج الاستعمار، وتنعتبروا بأنه خصنا ردوا الجميل بهذه الفئة الاجتماعية اللي ساهمت في نمو الاقتصاد الوطني كذلك الملاحظة الأخرى تضارب الأنظمة والمقاييس المعتمدة بين الصناديق، المعطى أساسي لا يخلو من أهمية وهوتأثير وتراجع نسبة التغطية بعدما كانت عشر على واحد بالنسبة المتقاعدين أصبحت خمسة على واحد ربما في بعض القطاعات كاين واحد على واحد وهذه كلها إشكاليات كيخص الجواب عليها وعوامل أخرى بالنسبة لتراجع توظيف الوظيفة العمومية وكذلك العوامل الديموغرافية مايسمى بارتفاع مستوى العمر المرتقب وصل لواحد 70أو75 سنة كذلك هذا عامل أساسي، ما هي الإجراءات والتدابير سيدي الوزير التي تعتزمون القيام بها من أجل إصلاح هذا النظام ديال التقاعد والمؤسسات ديال إصلاحه، ما هي التوجهات السياسية العامة للحكومة لإصلاح نظام التقاعد ببلادنا ولابد من الإشارة لسؤال، أين وصل مقترح مشروع قانون يسعى إلى رفع نسبة التقاعد النسبي إلى 2,5% الذي تقدمت به إحدى الفرق في مجلس المستشارين وإنصافا فريق الاتحاد الدستوري والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة.

وزير الاقتصاد والمالية:

سيدي الرئيس،

لا يمكن لي إلى أن أشكر السادة المستشارين اللي تقدموا بهذا السؤال لأنه سؤال مهم، يهم المتقاعدين الحاليين ويهم كذلك النشيطين اللذين ينتظرون أن تضمن لهم معاشات تكفل حاجياتهم المستقبلية، طبعا هذا السؤال فيه واحد العدد ديال الأسئلة ومؤكد أنه ثلاث دقائق لن تسمح للجواب على كل هذه القضية ولكن الأشياء اللي يمكن نبرزها على الأقل أن نظام التقاعد بالمغرب هو نظام متشتت ومتنوع اعتبارا لمعطيات تاريخية لأنه هذه الاعتبارات اللي دامت عدة عقود جعلت أن الاهتمام كان هو توفير تغطية مجال التقاعد وليس توحيد المقاييس اللي كتحكم فيها وظيفة هذه الأنظمة بالنسبة الواحد العنصر اللي جاء على الأقل في السؤال المكتوب ديال تهرب واحد العدد ديال المؤسسات وفي الشركات بالتصريح بالعدد الحقيقي للمستخدمين ديالها وللأجرة المصرح بها طبعا اللي مكلف بهذا المجال هو من جهة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة المؤسسة الوصية والمعنية بالدرجة الأولى وكذلك وزارة الشغل

لأن عندها واحد المصلحة ديال التفتيش اللي تتسهر على تطبيق القوانين الخاصة بالضمان الاجتماعي.

فيما يخص الآن الملف الكبير ديال الصندوق المغربي للتقاعد هنا لابد نقول أنه على الأقل الدولة تتأدي ما عليها يمكن واحد الوقت ماأداتش ولكن الآن تتأدي كل ما عليها من القوانين المالية ما كتأديش فقط غير لهذا الصندوق كتأدي كذلك للأنظمة الغير مساهمة حيث تتحمل الدولة كامل مصارفها طبعا ربما المبالغ اللي يطالب بها كتهم رسم مساهمة الدولة. يمكن أن أقول ليكم أنها الآن راها قيد التدقيق من طرف واحد اللجنة مكونة من ممثلين ديال المديريات المعنيين بوزارة الاقتصاد والمالية كذلك الصندوق المغربي للتقاعد. على الصعيد المؤسساتي الآن هذا منفد آخر من الملاحظات اللي في التدخلات ديال السادة المستشارين هنا يمكن لي نقول أنه تمت أولا أنه منساوش أنه تمت إضافة للرفع من الحد الأدنى للمعاش اللي شارليه السيد المستشار لابد ماننكر أنه تمت في الفترة الأخيرة إعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد اللي حول لأن من قبل كان مجرد إدارة تابعة للوزارة المكلفة بالمالية أصبحت الآن واحد المؤسسة اللي عندها الشخصية المعنوية عندها الاستقلال الذاتي يسيرها مجلس إداري وعندها استثماراتها ويمكن ليها تستثمر الرصيد امتاعها، وهذا غيمكن الصندوق المغربي للتقاعد من الزيادة في المستقبل بغية تحقيق التوازنات المالية لأنه عندو الصعوبات كما تفضل السيد المستشار في بعض الملفات امتاعو خاصة المرتبطة بالملفات ديال المتقاعدين العسكريين.

الحكومة كذلك اتخدت مجموعة من التدابير قصد إصلاح نظام المعاشات كليتها ومنها إخضاع كل الأنظمة التقاعد للدراسة التوارية شاملة مما فيها الدراسة المسيرة من طرف الصندق الوطني للتقاعد والتأمين وكذلك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني للتقاعد وهذالدراسة تشمل كذلك بعض المكاتب. مثلا المكتب الوطني للسكك الحديدية أو المكتب الوطني للكهرباء أو شركة التبغ أو بنك المغرب أو مكتب الوطني لاستغلال الموانئ. أو المكتب الوطني للشاي والسكر لأنه كل هذه المكاتب بطبيعة الحال كاين واحد الإشكالية يجب أن نعمل على حلها بالنسبة لصناديقها بالنسبة للتقاعد امتاعها. الحكومة إذن إهدت إلى اللجنة المكونة في هذ القطاعات الوزارية المعنية، كذلك هذه الصناديق اللي ذكرت لتتبع مراحل هذه الدراسات ورفعت واحد التقرير أولي للسيد الوزير الأول لأنه هو اللي متابع شخصيا بهذه الدراسة بـ 25 شتنبر 2000 وأوصى السيد الوزير الأول بتمديد صلاحية اللجنة لأن العمل الطويل جدا للقيام بإعداد خاص بمختلف السيناريوهات للقيام بالإصلاحات الضرورية، وعلى ضوء المعطيات التقنية والعملية طولت ولكن الملف طويل والعملية التقنية والقانونية الناتجة عن هذه الدراسات سوف يتم تحديد الإجراءات الضرورية وفي هذا الإطار بطبيعة الحال تطرح إشكالية التفاوت والتمايز اللي مطروح مابين المتقاعدين واللي أشار له السيد المستشار وتطرح كل الإصلاحات التي يجب ونحن نسهر على التقدم في القيام بها وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي الوزير هل هناك من تعقيب.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

شكرا سيدي الرئيس شكرا سيد الوزير على إجابته فلقد أعتبر سؤالنا فيه العديد من الأسئلة ومع ذلك فحقيقة الموضوع ،موضوع مؤلم وموضوع نو شجى لأنه عندما نتحدث عليه نتحدث عن شريحة تعاني كثيرا. وبالتالي لابد من إضافة أسئلة أخرى خصوصا وأن هناك بعض المعاشات التي يتقاضاها بعض المتقاعدين اليوم نعتبرها حقيقة في الفريق الكونفدرالي وعبرنا،الكونفدرالية للشغل تشكل إهانة حقيقية ليس فقط للمتقاعدين الذين يعنيهم الأمر ولكن تشكل إهانة لنا جميعا وللمغرب وللمغاربة عندي هنا نموذج 20,59 درهم الذي يتقاضاها هذا النموذج، كثيرا من النمادج الأخرى رغم أن هناك في التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 والذي نعتبره خطوة هامة في درب الكفاح الاجتماعي وفي درب التقاعد يصرح على أنه لا ينبغي أن يشكل الحد الأدنى الذي يمكن أن يتقاضاه المتقاعد لا ينبغي أن يشكل أقل من 500درهم ومع ذلك لنا نموذج.

ولذلك لابد من إعادة النظر في المعاشات للمتقاعدين اللي قبل 90 يعني قبل 90 يعني قبل 91 إصلاح ،وقبل 97هناك سيدي الوزير أيضا العديد من المتقاعدين ذوي النفوذ اللي هما كيتقاضاو نعاشاتهم وكيتقاضوا أجور من مؤسسات أخرى، بمعنى أنه عندما يتقاعد كيمشي لمؤسسات عمومية أو مؤسسة خاصة، وعندنا نمادج كثير إذا أردتم أقدمها لكم هذا يتنافى مع القانون، فإذا كان قانون في هذا البلد فينبغي أن يطبق على الجميع أيضا هناك مكسب

أساسي مهم يجب الإيجاز عليه وهو مايتعلق بـ 2,5 بالنسبة ديال التقاعد النسبي 2,5 مطلبا أساسيا من أهم المطالب التي طرحت في العديد من النقابات الوطنية. أيضا في بداية هذه السنة السيد الوزير الأول في إحدى اجتماعاته طرح بأن هناك لجنة وزارية مكلفة بإعداد مشروع حول أنظمة التقاعد في المغرب أشرتم إليه في جوابكم السيد الوزير فقط نتساءل عن الدراسة التي قال عنها أنها ستنتهي في غضون ستة أشهر الآن انتهت ستة أشهر مامآل ونتائج هذه الدراسة يقال أن هناك عجزا ماليا حقيقيا في إطار الصندوق المغربي للتقاعد، والذي يمكن أن يعجز عن أداء معاشات في غضون يعني في ستة أعوام المقبلة، ماذا تقولون سيدي الوزير في هذا الإطار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

وزير الاقتصاد والمالية:

هو من المؤكد أن ننتبه لمستقبل الصناديق وهي في الواقع ونحن ننتبه إليها وهنا كذلك مخلفات ديال الماضي، حماية لحقوق المتقاعدين من الذين يجب أن نحميهم والحكومة واعية بذلك بأنه من المخلفات التي ورثت أن هناك تمايز وأنه يجب العمل على دراسته والتغلب عليه بالنسبة للدراسات هي ليست دراسة سهلة لأنها دراسات تتهم العقود القادمة وخاصة يجب أن لا ننسى بأن البنية الديموغرافية ديال المغرب الآن تتغير بل تغيرت كثيرا إضافة إلى ذلك بالنسبة للنماذج اللي ذكر السيد المستشار حنا مستعدين باش ندرسوها بكل طمائنينة وإذا كان هناك بعض التجاوزات حنا مستعدين لأن ندرسوها معكم ضرورة تجاوزها.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير ننتقل للسؤال الموالي وهو موجه أيضا للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول الحركة الانتقالية الإجبارية.

للموظفين العموميين بالنسبة للمستشارين المحترمين السادة محمد الجوهري علي أساكتي وسعيد المبار فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين لشرح السؤال، السيد محمد الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

هذا السؤال حنا في الحقيقة طرحناه بمناسبة المناخ الرائج في البرلمان عند مناقشة قانون مجالس المحاكم المالية يعني المجلس الأعلى للحسابات والرقابة المالية بصفة عامة الرقابة على مالية الدولة اللي نعتقد ونحن جازمون بأن السيد وزير المالية يعيرها كبير الاهتمام دائما في كل مناسبة مناسبة يؤكد عليها تأكيدا خاصا ونعلم علم اليقين أنه يغير على هذا الجانب. طبعا الأدوات وأستسمح إن قلت الأدوات فالجهاز البشري يعني الموظفون يعني موظفوا المالية هم الذين يدبرون المال في استخلاصه في صرفه وفي التعامل معه بطبيعة الحال وتعلق كل الآمال على هذا العمل يرتبط مع هذا الموضوع، موضوع نقل الموظفين والرؤساء والمسؤولين على القطاعات المالية وبصفة خاصة يعني رؤساء الخزانات ورؤساء القباضات ولكن والذي لاحظه فريقي وهو يناقش هذا الموضوع أن هناك كثير أو غالبية نواب ومساعدين رؤساء القباضات لا ينقلون، هناك من خلد في منصبه لأزيد من عشرين أو 25 سنة ونعلم جميعا أنهم يمارسون الرقابة على مالية الجماعات المحلية، الرقابة القبلية والرقابة البعدية وبطبيعة الحال تكون هناك نوع من الحميمية وأستسمح وأضع الأمر بين قوسين ربما من الزبونية حسب مايقال لذلك كي تكون المسألة يعني لها طعمها وطابعها القانوني لابد من أنه إذا كانت هناك الحركات الانتقالية لابد أن يكون هناك تجديد تجديد الدم كله في عروق الرقابة المالية وفي عروق الاستخلاص اللي أشرت إليه هو الإطار وهذا هو السؤال الذي أشرت إليه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة لكم سيد الوزير.

وزير الاقتصاد والمالية:

أشكر السادة المستشارين اللي عطاوني هذ الفرصة للإيضاحات حول الإشكالية اللي يمكن نسميو ديال الحركة الانتقالية بالنسبة للموظفين العموميين اللي تيعملو في هذا القطاع أولا لابد من أن أشير أن رؤساء المصالح الخارجية للخزينة العامة للمملكة اللي

هما الخزنة أو القباض هم محاسبين عموميين وبالتالي تيتحملوا واحد المسؤولية كبيرة، جدا لأنهم يعالجون الأموال ديال الدولة في يدهم يتحملون مسؤولية المهام المباشرة المناطة بهم وبالمصالح التي يقومون بتدبير شؤونها ونظرا لأنهم يقومون بهذا العمل فهما يخضعون لحركات انتقالية منتظمة وسريعة أحيانا قبل انصرام المدة المقررة لهم عندما تقتضي الضرورة ضرورة المصلحة. بالنسبة للنواب أو المساعدين امتاعهم. فالتعيين انتاعهم يتم باقتراح من الرؤساء المباشرين ديالهم الذين يختارونهم مابين الأطر ومابين الأعوان اعتبارا لعنصر الثقة لأنه هنا كما قلت كاين مسؤولية الأموال ولذلك فإن انتقاهم يخضع لزوما لهذا العنصر ديال الثقة داخل المرفق الإداري مابين المسؤول المباشر والنائب امتاعو المباشر والذي يتحمل بدوره وباسم المسؤول كل الأعباء وكل التبعات الناجمة عن مسؤولية الإشراف على تدبير المال العام.

معنى هذا أن الرئيس يفوض لنائبه مباشرة ويقبل هذا المساعد هذا التفويض ويقبل هذه الأعباء امتاعو بناء على توفر الثقة مابيناتهم من جهة أخرى إخضاع النواب أيضا لحركات انتقالية إجبارية مثل المسؤولين الأساسيين قد يخلق ويعرضهم لمشاكل اجتماعية وكذلك لمشاكل اقتصادية عويصة خصوصا الناس اللي مترتبين في السلالم الصغرى واللي موجودين علاوة على هذا تتخلق مشاكل بالنسبة للمناطق القروية والمناطق النائية اللي تيكون من الصعب إيجاد أطر بسهولة تقبل الالتحاق بها، فالخزنة والقباض بحكم طبيعة مهامهم كذلك يستفيدون من مساكن وظيفية وبالتالي لا يتأثرون بالحركات الانتقالية عكس مساعديهم الذين لا يتمتعون بهذا الامتياز هنا كذلك مشكل آخر الخزينة العامة في الفترة الأخيرة لأول مرة وهذشي ماكانش من قبل معايير لقبول الترشيح لمنصب نائب الخازن أو القابض نشترط عنصر الإطار لشغل هذه المهمة وبذلك أصبح نوع من التباري لمنصب القابض وهذا التباري أصبح يقتصر على الأطر المتوفرة على أقدمية أربع سنوات وهي مدة ستجعل فترة المرور من دور المساعد لدور قابض فترة غير طويلة وبالتالي ستخلق حركية دائمة بين النواب ولكن أكثر من هذا يمكن أن نقول للسادة المستشارين المحترمين بأن الخزينة العامة للمملكة المغربية ماغدي ترددش ولي تردد أبدا في إعفاء أي نائب من مهامه إذا أخل بالواجبات امتاعو المهنية أو أساء بالسمعة ديال الإدارة ومعاقبته إذا ما استدعى الأمر ذلك كما حدث ذلك عدة مرات وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد المستشار محمد الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري:

أشكر السيد الوزير لأنني شعرت بأن السؤال رغم أنه قصير فقد أعطي له اهتمام دقيق وأعلم علم اليقين بأن هذا الاهتمام بطبيعة الحال من السيد الخازن العام لأن الأمر يهمه بصفة مباشرة ولذلك أشكره وأيضا من هذا المنبر طبعا السيد الوزير أعطى الإيضاح إلى أن وضع يده على الداء مباشرة وهو أن النواب القباض قد وأقول قد وهو حرف تقليل قد يمكثون أو يستمرون في مناصبهم لمدة طويلة وغالبا ما تراعى أوضاعهم العائلية لأنهم لا يستفيدون من السكن أو غيره فنحن هذا هو جوهر السؤال فعندما يقع نقل الرئيس ويبقى المساعد الأيمن وهو مصدر الثقة تبقى دار لقمان كم هي فهناك نواب قباض يتجملون المسؤولية في قباضات منذ أزيد من25 سنة ولم يتحركوا وطبعا الطغيان من صفة البشر، إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى بعد المرات يكون أحمق أو يكون الطغيان فلذلك لكي نبعد كا يمكن أن يعتبر طغيانا أو حتى أسباب الطغيان لابد من أن نستعمل سيدي الوزير وسيلة تجديد الدماء وتجديد الوجوه يعني إعطاء الحق لجميع المواطنين في أن يروا عناصر جديدة ربما لها ثقافة أخرى ولها أفكار أخرى في المعالجة والتعامل مع المواطنين تعاملا جديدا وأحيانا هؤلاء والقباض تيكونوا عندهم أعداء تيكونوا عندهم ناس تيعرفوهم كيرخف على هذا كيساعد هذا كيصوب حتى الملف لهذا تيقول ليه هاما تجيب هذا لاخر وخلي هذا، هذ الأمور كلمسوها في التعامل وبالخصوص حنا اللي كنتحملوا وتحملنا مسؤولية تسيير الجماعات القروية النائية. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الرئيس. الكلمة في إطار التعقيب للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية:

طبعا كاين هناك تقاليد والهم امتاعنا هو التغلب على هذه التقاليد اللي مشي دائما مزيانة ولكن اللي يمكن لي نقول للسيد المستشار أن هناك إرادة للإصلاح على مستوى الوزراء وعلى

مستوى الخزينة العامة للمملكة اللي تنعرف بأنها إرادة أساسية في البلاد فلذلك فالآن حتى المسطرة ديال التغيير ولات مسطرة موضوعية فيها نوع من التباري من خلال واحد الفترة معينة وحسب نوعية ديال الأطر، كذلك اللي يمكن لي نقول هو أن العلاقة بين المسؤول الجديد والنائب القديم هي دائما تستند على أنه المسؤول الجديد أي القابض أو القابض الأساسي الجهوي مثلا هو اللي تيكون عنده المسؤولية وبالتالي هو اللي تيكون صاحب المبادرة لخلق علاقة الثقة وتفويض المهام امتاعو للنواب امتاعو شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الوزير ننتقل للسؤال الموالي موجه لكم كذلك حول رفض بعض الإدارات التعامل بالشيك للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد بن الحسن، عبد الهادي المعطي عمر أحخيل أحمد الديبوني محمد السلامي إبراهيم السالمي عبد القادر البريكي محمد هلال والميلودي عفوات، الكلمة للأستاذ السالمي.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس السادة الوزراء إخواني المستشارين المحترمين، سيدي الوزير من البديهي أن التعامل بالشيك البنكي جاء لتنظيم المعاملات التجارية والمالية بطريقة محكمة وقد سبق للإدارة أن فرضت في المجال التجاري إجبارية الأداء بالشيك في جميع المعاملات التي يتجاوز مبلغها 10000 درهم. إلا أن ظاهرة رفض بعض الإدارت التعامل بالشيك لازالت تثير الاستغراب لدى العديد من المواطنين الذين يصطدمو بالرفض المطلق لبعض الإدارات المكلفة باستخلاص الديون بتحصيل الديون العمومية أو غيرها برفض قبول الشيك كوسيلة لاستخلاص المال العمومي أو مستحقات أخرى وأمام هذه الظاهرة التي تتنافى والقوانين المتعلقة بالتعامل بالشيك نود أن نسأل سيادتكم معالي الوزير عن المبررات التي تبيح هذه المؤسسات عفوا نود أن نسأل سيادتكم معالي الوزير عن المبررات التي تبيح هذه الممارسات التي تتنافى والرغبة الأكيدةالتي تحدونا جميعا لتخليق الحياة العامة وخلق جو من الثقة بين المواطنين الإدارة العمومية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيد المستشار،

سالكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية:

السؤال ديال السادة المستشارين المحترمين، انذكر بطبيعة الحال أنه الوزارة ديال الاقتصاد والمالية تشجع التعامل بالشيك وفي الواقع الإجراءات والقوانين اللي عندنا هنا في بلادنا هي قوانين تشجيعية مثلا من أجل إضفاء المصداقية على التعامل بالشيك نذكر بأنه البرلمان راجع عدة قوانين وشدد على العقوبات خاصة في المدونة ديال التجارة وكذلك نص على مسؤولية مؤسسات الإئتمان في هذا المجال كذلك اعتبار أنه مجانية ديال دفتر الشيكات هذه وسيلة من وسائل تشجيع العمل بالشيكات كذلك من وسائل تشجيع العمل بالشيكات أنه هناك تاكيد على إمكانية حصول المواطنين على حسابات بنكية بإعطاء والي البنك المغرب اللي عند الحق بإعطاء تعيين مؤسسة بنكية لفتح حساب لمواطن تم رفض طلبه من طرف مؤسسات الإئتمان الأخرى، أخيرا في إطار التشجيع لابد أننا نذكر أنه عدة إجراءات اتخدت على المستوى الجبائي قصد التحفيز على استعمال الشيك كوسيلة للأداء، بالنسبة للخزينة العامة التي هي التعامل على أساسها اللي التعامل من طرف المحاسبين هي استخلاص الأموال العمومية بفتح المجال أمام المدين للوفاء بديونه وفقا لأن طريقة لما تمليه رغبته الشخصية.

ومافيها باس هنا نقرا حتى المادة 20 من مدونة التحصيل اللي تتقول بأن تحصيل الضرائب والرسوم والديون العمومية الأخرى تؤدى إما نقدا أو بواسطة تسليم الشيك أو عن طريق تحويل أو الدفع لفائدة حساب مفتوح في أسم المكلف بالتحصيل وبأي وسيلة للأداء منصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، طبعا هناك بعض الاستثناءات، واشنو هي هذه الاستثناءات اللي كذلك موجودة القوانين هذا الاستثناء على القاعدة هي التي يترتب الأداء فيها على تسليم البضائع أو قيم عمومية مثلا لافينيت. الصويرية أو الورق المضمون أو السندات العمومية في هذه الحالة يشترط فقط ليكون الشيك معتمدا يعني يكون الشيك Oertifier تجدر الإشارة أن الشيكات الصادرة عن الموثقين وعن المحاسبين وعن شركات التأمين أو الخاضعة لهذا الاعتماد كما أن الشيكات الصادرة عن المؤسسات

البنكية على حساب مفتوح يمكن المغرب تعتبر في حكم الشيكات المعتمدة، فانطلاقا من كل هذه الاعتبارات لا يمكن أن نقول بأن أدوات التشجيع والتحفيز هي السائدة لاستعمال الشيك وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيدي الوزير،

الكلمة للتعقيب الأستاذ محمد السلامي.

المستشار محمد السلامي:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير.

شكرا لكم على هذه البنايات التي أعطيتموها للسادة المستشارين ومن خلالهم للرأي العام ونتمنى أن يكون ما صرحتم به يعمل به على الواقع السيد الوزير عندما قرر فريقي وضع هذا السؤال كانت هناك عدة أحوال رفضت مصالحكم وخاصة مصالح وزارة المالية الأداء بالشيك وعلى سبيل المثال هناك مستشارين اشتروا سيارات وأرادوتعشيرها بواسطة الشيك فرفضت مصالح وزارتكم هذا الأداء وقد قرأ على إدارة الأبواب الإدارات المعنية ممنوع الأداء بالشيك إلا إذا كان مضمون هنا المواطن عندما يضع أمواله بمؤسسة بنكية هذه المؤسسة عندها قوانين اللي كتحكمها عندنا القانون الجنائي اللي كيعاقب على إعطاء الشيك بدون رصيد عندنا القانون الجنائي اللي كيعاقب على النصب والاحتيال عندنا عندنا عندنا. فلماذا هذا التحجر فإذا كانت الوزارة المعنية بالأمر وهي الساهرة على ازدهار المواطنين وحماية حقوقهم تمتنع منعا كليا من الأداء بواسطة الشيك فما عسى لباقي المواطنين وخاصة التجارة والتجارة إذ لم تكن هناك معاملة بالشيك فالتجارة لن تزدهر، ولا يمكن أن تكون هناك معاملات ولذلك نتمنى سيدي الوزير أن مصالحكم قد استمعت إليكم أو من خلالكم ستزودونها بالمنشورات حتى يطبقون ما قلتم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد وزير المالية:

أشكر السيد المستشار على تعقيبه، نبغي نقول بأنه تعامل بالشيك ضروري وهذا تيفرض بطبيعة الحال أن الجانبين يتحملو مسؤوليتهم وما قلته ما هو إلا تطبيق القانون. القاعدة هي حق الإنسان للتعامل مع الخزينة العامة أنه يستعمل كل الوسائل نقدا أو الشيك أو التحويل ولكن قلت مذلك حتى هذا شي قلت بأنه كاين استثناءات وهديك الاستثناءات كذلك راه كاينة في القانون وتتعلق بالأداء فيما يتعلق بالتسليم الفوري للبضائع أو القيم العمومية، في هذه الحالة قلت بأنه لابد أن يكون الشيك معتمدا لأنه ما نساوش لأن الخزينة العامة تاتجمع غير أموال الشعب المغربي فيجب كذلك أن تضمن بأن تلك الأموال ستدخل للشعب المغربي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الوزير،

بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة إليكم، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته وننتقل إذا سمحتم عندي اقتراح تعديل، ترتيب، أقترح علينا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن تقديم الإجابة عن السؤال الموجه لكاتب الدولة في الإسكان مباشرة بعد قطاع الاقتصاد والمالية إذا وافقتم سأعطي الكلمة لصاحب السؤال الوحيد المتعلق بالتجزءات السكنية للمستشارين المحترمين السيدين محمد الرايس، ومحمد الزعيم الكلمة المستشار محمد الرايس. شكرا سيدي الرئيس السادة الوزراء إخواني المستشارين لا يخفى عليكم سيدي الوزير المشكل السكني في جل المدن على سبيل المثال مدينة الصويرة توجد بمدينة الصويرة عدد من التجزءات اللي تم إعدادها لأجل السكن منذ سنة 1982 وإلى حدود اليوم لم يتوصل المعنيون بوثائق التحفيظ مما يجعلهم في حالة القلق نسألكم سيدي الوزير ماهي الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخادها لأجل حل هذا المشكل وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة في الإسكان.

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على هذا السؤال وأقول لكم فعلا مدينة الصويرة تحتوي تسع تجزءات تم إنجازها منذ ذلك الوقت وتحتوي على 5000 بقعة تقريبا 4988 بالضبط، هذه التجزءات تعملات وكملات وتوزعات على المستفيدين ديالها واستفدوا فعلا المستفيدين ديالها وبداوا كيبنيوا الديور ديالهم إلا أن الرسوم العقارية ما توزعاتش نظرا للمشاكل العقارية القانونية المتعلقة بالعقار فتم حل خمس تجزءات وتحتوي كذلك على نفس عدد البقع بالضبط 2477 بالضبط تبقاو 4ديال التجزءات 2 منها تحل المشكل وغدي يتم توزيعها في أقرب الآجال هي تقريبا 1200 بقعة و1250 اللي بقات في طور الحل القانوني فإذن يمكن لينا نقول بأنه على مجموع البقع الأصلية اللي تم إنجازها في مدينة الصويرة وتم توزيعها على المستفيذين بقي فقط ربع المجموع اللي هو في طور الحل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا سيد الوزير الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب فليتفضل.

المستشار السيد محمد الرايس:

أشكر السيد الوزير على جوابه فيما يخص هذه التجزئات جوج، الشرط الثاني والثالث هي من 85,82 أما التجزءات المستقبل، الرونق، الزلف، هنو من وراء التسعينات تسوات الوضعية ديالهم سيدي الوزير هنا هذه التجزءات ثلاثة وزعاتهم مندوبية السكنى بدون تجهيز وهنا فرضت اليوم عطات الوثائق لشركات اللي قامت بالتجهيز لتسوية الوضعية ديالهم بمقابل 50 درهم للمتر وفوق 1300 بقعة إلا ضربناها في 50درهم كلقاو واحد 750 مليون أو 650 مليون غدي يعطيوها للمواطنين باش ياخدوا الوثائق ديالهم، وهذ المواطنين راه يستمعوا وهذا هو الموضوع ديال هذا السؤال باش يسمعوا بأن عليهم مطلب ديال 50درهم المتر من 82هنواستفدوا من 82 والأغلبية ديال هذ الناس ماتوا وكاين اللي باع كيفاش اللي بقات هذه الوثائق في مندوبية السكن 18عام وتجزءات أخرى غير التسعينات، وتسوات الوضعية ديالهم وهنو بقاو مقابل 50 درهم وفعلا جهزوا وهذ المواطنين هذه التجزءات كاين اللي جهزها 200 شرجمة 15000 فرنك للشرجمة ديال كاميوا يعني ردموهم ردموا هذ (1300) وكذا و30 بقعة تعطاو 1317 بقعة ماتجهزوش خلصوا الناس وبقاو عاود جهزوا بواحد 10000درهم البقعة وشكرا سيدي الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

محمد مباركي كاتب الدولة في الإسكان:

فالحقيقة هذا السؤال محلي ومحلي جدا وأنا مستعد باش نعطيكم الوثائق كلها حتى تكونوا على علم بالأعمال اللي قمنا بها. التجزئة اللي كاتكلموا عليها تجزئة انطلقت في العهد السابق وفي الثمانينات بالضبط وانطلقت فرق بحيرة لالاكين سميتها "لالاكين la genne" فعلا كان مشكل. كان مشكل ديال التجهيز وكان مشكل ديال الأرض فاتخلقت مؤسسة خاصة من أجل إتمام الأشغال بهذه التجزءات وفعلا تم الإتمام ديالها وتم توزيع البقع على المستفيدين ديالها بمقابل طبعا أداء الثمن الحقيقي لي انتج من خلال الاشغال الإضافية اللي كانت من الضروري أنه تكون وبالتالي ونظرا لدقة المشكل كانقترح عليكم باش توصلوا بجواب مكتوب على هذه الحالة باش اطلعوا على جميع الإجراءات اللي قامت بها كتابة الدولة في هذا الموضوع وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة ننتقل حضرات السادة إلى السؤال الموالي وهو موجه للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى المتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة أرى أن السيد الوزير غير موجود وإذا سمحتم ننتقل إلى السؤال الموالي الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان فليتفضل مشكورا. قلت ننتقل إلى السؤال الموجه إلى وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة أرى أن السيد الوزير غير موجود إذا أردتم ننتقل إلى السؤال الموالي ريتما يصل السيد الوزير.

غدي النوب على السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي إذن تيمكن الأسئلة تبقى الآن.

إذن السيد وزير العلاقات مع البرلمان سينوب عن السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي وسنبدأ بالسؤال المتعلق بالمصالح الجهوية الإقليمية للصناعة التقليدية للمستشارين المحترمين السيدين عبد القادر النميلي وأحمد عذاب الزغاري فليتفضل السيد محمد الزغاري.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا سيدي الرئيس ،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم.

لا يخفى على أحد الأهمية القصوى التي يحتلها التنظيم الإداري والاجتماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول والمجتمعات ذلك أن الإدارة تعتبر الحجر الأساسي لتوفير الخدمات الضرورية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بل هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد سواء من حيث المستثمرين ومساعدتهم من حيث التخطيط والحرص على تطبيق القانون وتحميع المعطيات وتنظيم المشتغلين في هذا القطاع أو ذاك أما بخصوص الصناعة التقليدية فإنكم تعلمون سيد الوزير المحترم أنه قطاع حيوي وقد خص منذ الاستقلال بالرعاية الخاصة لجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، كما يحضى بالعناية السامية لخلفه الرئد ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وانطلاقا من هذه العناية حضي هذا القطاع في ضل الحكومة السابقة بكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية أقول المكلفة وقد استبشرنا خيرا فيما أتى التعديل الجديد في عهد حكومتكم وأسند هذا القطاع إلى وزارتكم وجعله يرتبط بالاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأعتقدنا آنذاك أن الحكومة تحمل تصورا استراتيجيا لتنمية قطاع الصناعة التقليدية وفق تصور يراعي المشاكل العقيمة التي يعيشها قطاع الصناعة التقليدية، إلا أن التجربة والواقع العملي قد خيب آمال الصناع التقليديين حين أصبحوا يتلمسون ركودا خطيرا على مستوى نسف المصالح الجهوية للصناعة التقليدية والإقليمية ومركزة القرار في الوزارة وأفرغت كتابة الدولة من مسؤلياتها ومن اختصاصاتها مما كان له الأثر السلبي على هيكلة المصالح وتسبب في جمود أنشطتها وتراجع الوزارة على مشروع هيكلة المصالح، بل لقد تم التراجع على المكاسب كان قد حققها قطاع الصناعةالتقليدية بإحداث كتابة للدولة مكلفة بالصناعة التقليدية مما كان له الأثر الوخيم على وضعية القطاع التي ازدادت تأزما بتراجع دور الغرف وجامعتها ونكوسها إلى الوراء واللي أصبحت تعيش عجزا مهولا يحول دون قيامها بوظيفتها التنموية ولهذا نسألكم سيدي الوزير لماذا توقف مشروع هيكلة المصالح والأقسام المركزية والجهوية للصناعة التقليدية وهل تتوفر وزارتكم على تصور واضح لتحقيق اللاتركيز الإداري في قطاع الصناعة التقليدية شكرا الرئيس وسيد الوزير.

الكلمة للسيد الوزير نيابة عن وزير الاقتصاد الاجتماعي.

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وبالنيابة.

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للسؤال الذي تقدم به السادة المستشارين الذين أشكرهم على اهتمامهم بهذا القطاع وأنا أعرف مدى الاهتمام والحنكة التي للسيد المستشار في مجال الصناعة التقليدية وأطمئنه بأن هناك تصور لهذه الوزارة بالنسبة لهذا القطاع الهام وقد تعرفتم على التصور بمناسبة اليوم الوطني الأول لغرف الصناعة التقليدية الذي نظمته الوزارة في 31 يناير2001 بالرباط وكان هو خطوة أولى لمسلسل لقاءات مستمرة مع مختلف الشرائح في القاعدة من جمعيات وتعاونيات العاملة في القطاع ومع رواد هذا القطاع من معلمين كبار الهدف كله من هذه اللقاءات هو الوصول من خلال الحوار المستمر إلى بلورة كتاب أبيض حول القطاع الحرفي تم فيما بعد إلى صياغة ميثاق يحدد إلتزامات السلطات العمومية من جهة والمهنيين من جهة أخرى بالإضافة إلى أنه نظرا للتغيير الذي حصل بالنسبة لهيكلة الوزارة التي أصبحت تابعة لها الصناعة التقليدية والتي أدمجت من قطاعات الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة بحيث كل هذا أدى إلى ضرورة مراجعة هيكلة هاته الوزارة الشيء الذي قامت به بالفعل قام به السيد الوزير والآن هو في مراحله النهائية من أجل أن يصدر في القريب لكن هذا لا يعني من انقطاع التواصل أو عدم وجود يعني أجهزة قائمة وخاصة على الصعيد المحلي، ويجب التذكير أن هناك مندوبيات لازالت تعمل

وعددها تسع مندوبيات ثم كذلك هناك 34 مندوبية إقليمية وهناك وكالات يعني في المحلات التي توجد بها مندوبيات إقليمية هناك وكالات في الأقاليم الأخرى وعددها 24 وكلها تعمل في إطار التصور للمخطط الذي وضعته الوزارة باستشارة مع الفاعلين في هذا الميدان وكذلك السيد الوزير لاحظتم أنه يقوم بجولات منظمة. ويلتقي مع الصناع التقليديين ومع المسؤولين على هذا القطاع ويتبادلون الرأي ويتجادلون من أجل الرفع من مستوى هذا القطاع الحيوي الذي يشغل عددا كبيرا من اليد العاملة وبالإضافة هو مظهر من مظاهر حضارتنا وتراثنا الذي نفتخر به شكرا سيدي الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم في إطار التعقيب للأستاذ الزغاري.

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا معالي الوزير على التوضيح والذي نعرفه جيدا الوزارة تحت مسؤليتها المندوبيات الجهوية والأقاليمية ونعرف عددهم ونعرف حتى مسؤلياتهم وتكوينهم وماذا يقدرون أن يعملون في هذا القطاع إلا أن السيد الوزير السؤال ديالنا واضح على أننا في بداية هذا التغيير الحكومي الجديد. لقد استبشرنا ووضحنا ذلك في اللجنة وقلنا بالحرف الواضح بأننا أعطيت لنا ولهذا القطاع مهم وأكررها دائما والذي ينتمون إليه شريحة مهمة والذي كنا دائما نتساءل عن الإحصاء الذي هو في حاجة إلى هذا القطاع والذي أخبرنا به وكان في التصريح الحكومي السيد الوزير الأول في بداية هذه الحكومة إلا أنه لا يعقل أن كتابة الدولة والتي تتوفر على أطر ومن الأطر بالديوان ومن الإمكانيات المادية والبشرية وتبقى حبرا على ورق لا تشتغل لأننا سؤالنا واضح هل هذه كتابة الدولة بها الحق بالتتبع والمراقبة نعلم أن السيد وزير الاقتصاد والمقاولات الصغرى والمتوسطة في شخص السيد لحليمي له معرفة كذلك بالقطاع واستبشرنا خيرا وقلنا هذا من المحاسن الإثنين التي حصلنا عليهم في هذا القطاع. أولا شاب له دراية بالبنك وبالنقابة يعني وصف جميل وحسن لشخص له ارتباط بهذا القطاع يحميه من البنك ويدافع عن حقوقه وكذلك وزيرا لما نعرفه فيه من تصور وجدية وقد استحسنا حتى العمل الذي يباشر ويمارسه الآن وبعض الناس يحسبونه عملا سياسيا نحن نحسبه عملا جادا لكونه يلتقي بالصناع التقليديين ونزكي بهذا العمل لأن قطاع الصناعة التقليدية هو ذاتا واحدة لا يريد أن يدخله إنسان متطفلا عليه وماأحوجنا إلى التنظيف في هذا القطاع ونحن نعلم أن السيد الوزير له مسائل يريد أن يطبقها في هذا القطاع فنتمنى هذا المجهود أن يصب في الانتخابات المقبلة في هذا القطاع نحن لا مجال لذكر بعض المسائل هنا نحن نريد أن يكون لهذا القطاع ممثليه ناس صناعيين في الصناعة التقليدية ولهم دراية وكفاءة ويعلمون ويجيدون الصناعة التقليدية ويحسنونها شكرا سيدي الرئيس وسيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار،

إذن ننتقل للسؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة حول تكلفة النقل بالنسبة لمصانع زيوت المائدة للمستشار المحترم السيد أحمد حاجي. الكلمة للأستاذ أحمد حاجي فليتفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

من المعلوم أنه تم المشروع سنة 1996 في تحرير قطاع صناعة الزيوت الغذائية وطالبت المصالح الإدارية من المهنيين المعنيين توقيع اتفاقية اعتدال يتم بموجبها التزام بعدم الزيادة في ثمن البيع بالنسبة للعموم بل إمكانية تخفيضه الجدير بالذكر أنه توجد ببلادنا ثمانية مصانع لتصفية الزيوت المائدة منها معملان يوجدان قرب ميناء الدار البيضاء يمثلان 85% من الانتاج الوطني والستة الباقون يمثلون 15%من مجموع الزيوت البنائية المنتجة على الصعيد الوطني وهذه المصانع الستة توجد بعيدة عن ميناء الدار البيضاءما بين 200 و300 كلمتر مما يثقل كاهل هذه المقاولات الصناعية حيث تضطر إلى تحمل تكاليف النقل الشيء الذي يؤثر سلبا على الشركات ويؤدي

إلى رفع تكلفة الإنتاج بالنسبة لهذه الشركات مما يجعل هذه التكلفة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها الممركزة من مراصد الدار البيضاء ولقد عملت الوزارة على تدعيم هذه المصانع المتضررة بالتعويض لدعم تكلفة النقل وذلك من طرف صندوق الموازنة إلا أن هذا الدعم توقف منذ يوليوز 1996 عن هذه المصانع المتضررة خاصة الدعم المخصص للحبوب، نوارة الشمس المحلية.

مما خلف لديها حصيلة سلبية متميزة بالخسارة منذ سنة 1997 وأصبحت هذه الشركات تعاني من إكراهات مالية صعبة من أجل هذا ينبغي أن تأخذ الحكومة هذه الوضعية في الاعتبار لتنقذ هذه الشركات من الإفلاس لقدر الله خاصة وأنها تشغل عددا كبيرا من اليد العاملة وأن المستثمرين تحملوا كل الأعباء والتضحيات لإنجاز مشاريعهم في المناطق الداخلية وهم بحاجة ماسة قصد تشجيعهم على الاستمرار. وإذا كانت الحكومة تحكم أثمان المواد الأساسية للحفاظ الطاقة الشرائية للمواطنين فإنه يجب مراعاة تكلفة الإنتاج بين الشركات المختصة حتى لا يضطر المستثمر إلى البحث عن حلول أخرى يؤثر سلبا على وفرة المنتوج وعلى عدم استقرار الأسعار وتسريح اليد العاملة. السيد الوزير المحترم ونظرا لأهمية هذه الشعبة الانتاجية في القطاع الصناعي التحويلي التي تلعب دورا حيويا في تزويد السوق الوطني بهذه المادة الغذائية الأساسية فإننا نسألكم عن التدابير التي أخذتها الحكومة الموقرة لدعم المنتوج وتشجيع المقاولات الستة المذكورة لتتمكن من تزويد السوق بالزيوت المائدة وحتى لا تتحمل الخسارة في تكاليف النقل نظرا لبعدها عن الموانئ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير.

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وبالنيابة.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس .

السادة المستشارين المحترمين .

بالنسبة لهذا السؤال طرح السيد: (حاجي) مسألة إعانة عدد من الشركات التي تنتج الزيوت باش اتوصل بإعانة متعلقة بنقل بضاعاتها للأسواق الاستهلاكية أقول وهذا شيء لا يخفى على السيد المستشار على أنه يعني ابتداءا من فاتح يوليوز 1996 يعني وقع حدف هذه الإعانة وذلك لكون هناك إعانة إجمالية يدفعها صندوق المقاصة وهو عبارة عن تعويض جزافي يبلغ 4 ديال الدراهم و88 في كل لتر من الزيت وبهذا لم يعد هناك أي مبرر لأداء أو دعم نفقات النقل وهذ المسألة كانت مطروحة بالنسبة لجميع الشركات وكان متعارفا عليها وصار الاتفاق الجاري العمل به، من بعد وقع تحرير القطاع في نونبر 2000 واللي أدى إلى انخفاض في أثمان الزيوت ولكن مع كامل الأسف هذه الشركات ماخفضاتش بنفس النسبة اللي خصها تخفض اللي بقات محافظة على الأقل على واحد الدرهم و20 اللي زايد بالنسبة لثمن الزيوت في السوق العالمي وباش نبين ليكم هذ شي اللي تيطلب به مشي معقول نهائيا والسيد المستشار تيمكن له يساعدنا فيما يخص تفهيم أصحاب لهذا القطاع هذا هو أن تكلفة النقل اللي كيطلب أو هذه الإعانات تتمثل 14مليون ديال الدرهم في حين أن هذاك الدرهم أو 20 اللي هما نقصوهم من الثمن عطاهم مدخول ديال 56 مليون أو 60يعني بحيث أكثر بأربعة المرات عطاهم يعني الثمن اللي هما تيطلبوه الآن ونظرا لتحرير الأسعار. الدولة مادخلاتش فهنا تنوجد وأنا عندي تفاصيل بالنسبة للشركات اللي تيقول السيد المستشار على أنها في حالة مهددة بالإفلاس وغير أبدا أنا عندي تفاصيل ديال الأرباح اللي حققوا الشركات كلهم غير بسبب هذاك الدرهم و20 اللي مانقصوهش فكيفاش إلا حنا كندافعوا على القدرة الشرائية للمواطنين ندافعوا على ميزانية الدولة ونحافظوا عليها باش نصرفها في أشياء ما يمكنش نتحمل هذا الناس تيربحوا ونعاود نزيدهم. أنتم المستشارين غدي تعاونونا في تفهيم هدشي لهذا الناس وتقلو ليهم هذ المطلب هذا غير معقول بدليل السيد المستشار بأن واحد الشركة مغربية يعني جات غدي تعمل واحد الاستثمار بقطاع الزيوت بالنسبة للزيوت ديال نوارة الشمس بالنسبة كذلك لزيت الزيتون دارت مشروع مندمج غدي يكلفها 40 مليون ديال الدرهم ما طلباتش أي دعم حول النقل وموجودة في النواحي ديال مكناس بحيث الآن الطريق السيار إلى غير ذلك تم بداو تينوعو. الموانئ منين تياخدوا السلع ديالهم مابقاش غير ميناء واحد، كل واحد تيبحث على ميناء اللي هو قريب ليه بالإضافة أنه حتى هدوك لقراب الموانئ ما تيبعوش كلهم غير في الدار البيضاء. تيبيعوا في عدد من مناطق المغرب وتينقل هدشي بحيث إلا فتحنا هذا الباب ما تنعتقدش أننا كندتفعوا على الخزينة

ديال الدولة يعني بحيث أن هذ الناس عندهم إمكانيات وتيمكن ليهم فقط يضبطوا الحسابات ديالهم وأنا متيقن على أن وعلى حسب مانتوفر عليه من معلومات أنهم في حالة جيدة ومانتمناه هو أن يزداد الإزدهار باش يوسعوا المعامل ديالهم وباش يمكن يشغلوا لينا اليد العاملة ويحققوا الأرباح اللي هي في إطار شرعي وقانوني وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة لكم السيد حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

ربما سيدي الرئيس أنا ماكنتش وصلت الرسالة على الطريق ديالها لأنه السؤال تقني جدا لذلك لأنه أولا هذ الناس اللي كيطلبوا كان عندهم عدد من الامتيازات لأنه الزيت الخام كتجي عن طريق الدار البيضاء باش يوصلوها المعامل ديالهم مشي هذه إعانة باش يوزعوا الزيت في المدن هذي إعانة فيما يخص الزيت الخام اللي كتجي من ميناء الدار البيضاء عندهم أما فيما يخص القضية ديال الأثمان سيدي الوزير راه 25% اللي نقصات أثمان ديال الزيت المائدة أي من 20 و8 دراهم إلى 6,20 هذا 25% اللي نقصوا في الأثمان هذ الناس هنو وهذ الناس واستثمروا في 1960 هم استثمرو المعامل ديالهم واحد المالية كبيرة خارج الموانئ ديال الدار البيضاء وعلى أساس أن الحكومة تعاونهم لأنه إلى عاونتهم غدي تعاون اليد العاملة لأن راه ما يمكنش أي مستثمر يجي ويتركز في المناطق الساحلية اللي مافيهاش الموانئ والمعامل الأخرى اللي في المناطق الداخلية اليد العاملة ديالها فين غدي تشتغل لذلك هذ 14 مليون درهم راه بالنسبة للميزانية ديال الدولة راه مشي شي حاجة كثيرة لأنه غيشغلوا هذ الناس اليد العاملة لذلك خص إعادة النظر في هذه القضية سيدي الوزير وما تاخدوهاش بواحد الطريقة بسيطة بل هي مهمة ومهمة جدا راه غدا يمكن لهذ الناس المعامل ديالهم ويعاودوا يهبطوا للدار البيضاء لأكادير أو طنجة أولا يمشوا لطنجة ولكن اليد العاملة راه هنا فين غدي توجلوا سيدي الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على هذا.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالنيابة.

سيدي الرئيس،

أنا كنعتقد أنه خصنا كلنا نتعاونوا في يخص دراسة جدية المطالب المطروحة، لأنه يعني لايمكن نهائيا لدولة أن تقوم إلى ماكانش كل واحد تيوفي بالتزامات ديالو نهائيا اللي تستحق عليه شي ضريبة خصوا يخلصها اللي تيستحق شي إعانة خصوا ياخدها واللي ماتيستحقش ما خصوش ياخدها يعني خص الآن نغيرومن الثقافة اللي كانت من قبل هذا القطاع كانوا كيطلبو بالتحرير ديالو الآن تحرر هذا القطاع يعني الأثمان في السوق العالمية على حسب الإحصائيات اللي عند من دابا عامين ماتيتغيرش الثمن يعني بحيث على حسب الإحصائيات أنه الثمن خص ينزل لسبعة دراهم وعشرة وهما تيبيعوا بـ 8,30 دراهم، درهم و20يعني هذه الإحصائيات اللي عندنا ولهذا يعني بحيث الاجتماع اللي كان، كان اجتماع مع الناس وانتهت اللجنة إلى أن هذا الدعم ديال النقل لا مبرر له، تيبقى بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة عندها نظام ديال الدعم اللي تيمكن له تستفد منه وتستفد من الدعم ديال الدولة يعني بالنسبة للمشاريع اللي تتقوم بها ولكن حنا كتكلموا على واحد خمسة ديال الشركات كبار اللي هما عارفين السوق وعندهم اشتثمارات قوية وعندهم إمكانيات ديال التوزيع كبيرة جدا بحيث هدوا على حسب مانعرف أنهم ليسوا في حاجة إلى هذا الدعم المرتبط بالنقل ويعتمدو على راسهم ويكافحوا باش يمكن ليهم يربحوا الفلوس على دراعهم والسلام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير ننتقل للسؤال الموالي وهو موجه أيضا للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية والسؤال يتعلق بالعناية للصناع التقليديين المكفوفين وكذا السجناء الذين يمارسون الصناعة التقليدية للمستشارين المحترمين عبد القادر النميلي و محمد عذاب أحمد الزغاري وأبو الحسن بن يحيى فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد القادر النميلي:

شكرا سيد الرئيس،

سيدي الرئيس،

قبل ما ندخلو في السؤال راه وسائل التبريد راه جرات على الثلثي الحاضرين في هذا المجلس، وهذا لا يعقل باش نكونوا كنتعاملوا هذه المعاملة وحنا كمجلس المستشارين وربما غدا في مجلس النواب غدي يكون مريح وعندو وسائل التبريد، هذي تنوجهها للسيد الرئيس، شكرا سيد الرئيس السادة الوزراء إخواني المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

أستسمح للمستشار المحترم أرجوا من المصالح المختصة أن يشغلو المبرد لأنه نبهت عدة مرات مصالح الإدارة ولم يستجيبوا لهذا الطلب نرجو أن يشغلوا هذه الآلة وهذه الآليات ومن هذا المنبر أستدعي المسؤول على هذا الجهاز صباح يوم غد على الساعة العاشرة صباحا بمكتب الرئاسة وشكرا للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر النميلي:

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات المهمة النشيطة اللي هي تتروج الاقتصاد ديالنا واللي عندها واحد الصدى كبير في بلادنا وكذلك على الصعيد الخارجي. السيد الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان قبل ما ندخلوا للسؤال تنشوفوا هذا قطاع الصناعة التقليدية اللي تيتعامل بهذه المعاملة، ومعاملة اللي ماغديش تأدي بنا الخير لهذا القطاع، معنى هذه المعاملة تنشوف هذ الوزارة عندها وزير وعندها كاتب الدولة واللي هو رد علينا في عدة أسئلة في هذه القاعة وتيتبين لينا كاينة إهانة لهذا القطاع، ولو ما تنشوفوا هذ المسائل اللي جاوب بها السادة الوزراء خصنا حنا كصناع تقليديين نتعاملوا معاملة اللي ترضي هذا القطاع اللي هو مشغل ومشغل جدل واللي تضطر يجي لهذا القطاع ديال الصناعة التقليدية وتيلقى فيه الشغل ديالو.

السؤال السيد الوزير المحترم السؤال ديالنا هو العناية بالمكفوفين والسجناء داخل السجن هذ الفئة ديال المواطنين اللي هي عندها دراية بهذا القطاع واللي تتعمل في هذا القطاع هذا اللي تيخص الوزارة المحترمة تعطينا واحد العناية وعناية مهمة جدا، بالنسبة للمكفوفين اللي هما مثلا حسب مراكش المدينة اللي هما منظمين في تعاونيات وجمعيات كذلك السجناء اللي هما تيعملو في قطاع الصناعة التقليدية وصناع مهرة واللي هما تيحاربوا لينا وتيتعاونوا معنا في المنتوج اللي هو كيأدي للإنقراض، واللي هما تيحرصوا معانا وتيتعاونوا معنا في هذا المنتوج اللي هو منتوج مهم بغينا نشوفو الوزارة باش هذه الفئة هذه يحتاج العناية تيخصها مثلا وسائل ديال العمل وتيخصها وسائل ديال المواد الأولية لأن تحتفظ لينا على التراث ديالنا وتحتفظ لينا على المنتوج ديالنا الأصلي، بغينا الوزارة ديالنا المحترمة باش تتعاون مع هذ الفئة هذه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة لكم.

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالنيابة:

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

تتشكر المستشار المحترم على هذا السؤال فعلا هناك عناية كبيرة من الحكومة لهذه الفئة من المعاقين. الدليل الأول اللي هو أن هناك وزارة اللي هي مكلفة بشؤونهم وترعى شؤنهم يعني بكيفية يعني عن قرب بالنسبة لوزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية للبلاد نظرا لوضعيتهم الخاصة عملت دائما على دعم وتشجيع هذه الفئة من خلال مساعدتها على إحداث تعاونيات حرفيّة إنتاجية خاصة بها ببعض عمالات وأقاليم المملكة والتي تؤطر حاليا أكثر من 200 مستفيد، يقومون بصنع بعض المنتجات التقليدية تتماشى مع طبيعة صنعها مع نوعية إعاقتهم ونظرا كذلك لإشكالية الإعاقة معقدة بطبيعتها وتمس جوانب عديدة منها مل هو صحي وماهو اجتماعي واقتصادي فإن الجهاز الحكومي المكلف بشؤون المعاقين وبتعاون وبتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية منكبون جميعا من أجل وضعية هذه الفئات من أجل وضع برنامج وطني مندمج وفعلا هذا البرنامج موجود مبني على أسس عملية من أجل معالجة هذه الإشكالية يعني لأن هذه الوضعية الخاصة بالمعاقين خاصة بالمكفوفين منهم لابد أن

تعطى لهم أنواع من الصناعة التي تنسجم ولا ترهقهم ويمكنهم كذلك نظرا للدقة وأنتم تعرفون كصناع تقليديين بأنه أهم مايميز الصناعة التقليدية هو الدقة في الصنع والدقة في الصنع يعني تتطلب من الإنسان أن يكون متوفرا على جميع الحواس ولهذا للمحافظة على ذلك واسنادها لمكفوف لابد أن تعطى له نوع من الصناعات ونوع من التكوين الذي لا يمس بجودة هذه الصناعة.

بالنسبة للسجناء فعلا في إطار إنعاش التكوين المهني بالوسط السجني ومن أجل ضمان الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لنزلاء المؤسسات السجنية تم إبرام الاتفاقية سنة 1998 تهدف إلى تحديث الشراكة بين وزارة التكوين المهني والقطاعات المكونة من جهة ووزارة العدل من جهة أخرى يهدف ضمان تكوين التقني للمتكونين الذين تقترحهم إدارة السجون وإعادة الإدماج تنظيم الامتحانات داخل المؤسسات السجنية وتسليم شواهد التخرج وعيا بأهمية تخفيف ظروف النزلاء المؤسسات السجنية ومن أجل جعل هذه المؤسسات فضاء للتربية وإعادة الاندماج الاجتماعي فإن الوزارة تهدف إلى تكوين نزلاء المؤسسات السجنية وذلك من خلال مد المؤسسات السجنية ببرامج التكوين وتزويدها ببعض التجهيزات الخاصة ببعض الحرف التقليدية تكوين مكونين تقترحهم إدارة السجون وإعادة الاندماج من أجل ضمان التأطير البيداغوجي للتخصصات التي تلقن داخل السجون. إلحاق بعض المكونين بالمؤسسات السجنية من أجل تدعيم التأطير البيداغوجي والسهر على تكوين بعض السجناء في بعض الحرف ذات الصبغة التقليدية وبالخصوص الزرابي والخزف والتسفير والخرازة والنقش وصباغة الجبص والنقش على الخشب والتزويق إلى غير ذلك. منح شواهد التخرج لنزلاء المؤسسات السجنية المتفوقين في الامتحانات، تنظيم امتحانات وتقييم مهارة نزلاء المؤسسات السجنية من أجل تمكينهم من تكوين مهني مؤهل ويخول لشهادة تساعدهم على مزاولة حرفة وبالتالي تحمل واقع الحرف داخل السجن كما نؤهلهم للاندماج في الحياة العملية عند الإخراج عنهم علما بأن التكوين المهني للحرف التقليدية يساهم في تدعيم التشغيل الذاتي ويمكن من الاستفادة من القروض الصغرى

وأنتم تدركون سيد المستشار العروض والمعارض بالخصوص التي تقيمها إدارة السجون وتعرض فيها جملة ما يصنع هؤلاء السجناء يعني من تحف يفتخر بها يعني كل هذا يعني ترعاه الوزارة المعنيسة باتفاق مع وزارة العدل ويرعاه الصناع التقليديون الذين لهم عطف كبير سواء على سبيل المكفوفين أو على نزلاء السجون وكم من شخص وقع اعتقاله وتعلم صنعة وخرج واندمج داخل المجتمع وأصبح عضوا صالحا فيه وشكرا سيدي الرئيس.

والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير هل هناك من تعقيب؟

المستشار السيد عبد القادر النميلي.

شكرا سيدي الوزير.

غير ربما هذ الرد ديالك اللي رديتي علينا سيد الوزير هو رد مهم ومهم جدا ولكنيحنا ياالله سمعناه هناي ولكن في عين المكان بالنسبة للجهة ديالنا جهة مراكش تانسيفت والحوز هدشي راه ما كاين منو والو راه السجناء تيخرجوا وتيتلقاوا بجمعيات أولا تيتصلو ببعض المؤسسات على ساس باش يعاونوهم بإمكانيات. الماتريال باش تيخدموا بها وهدشي كل هو اللي كلتي لينا راه سي الوزير ماكاين منه والو راه هذ العناية لا بالتكوين المهني ولا بهذا الرد ديالك اللي كلتي لينا راه حنا تنعتنيوا بهذا راه الوزارة ما تا جهاتش لهذا الجانب ديال السجناء وراه كذلك المكفوفين اللي سبق كلت ليك راه عندنا منظمين من طرف تعاونيات أو جمعيات واللي هما تيخدموا المنتوج ديال الصناعة القليدية اللي هد تيليق بالطبيعة ديالو ولاداعي باش نسميوه لأنه كاين عدة منتوج اللي هو مثلا إلى جينا نحصيوه كاين ما يقرب حوالي واحد العشرة ديال النمادج اللي هما تيصنعوا هذ المكفوفين هنو واللي حتى هما بالدور ديالهم تيتعالوش من طرف الوزارة ديال الصناعة التقليدية لأن إلا وجهنا هذا السؤال سيد الوزير راه حنا اتصلوا بنا هذه الفئة وراه حنا بلغنا ليكم كوزارة وخاص باش تعطيو عناية لأنه تنعرفوا لهي وزارة محترمة مكلفة بالجانب الاجتماعي واللي الحكومة تاهي تتلح على الجانب الاجتماعي وتيخص باش الفئة خاص باش الوزارة تتعاون معاها وراحنا تنحملوا الوزارة المسؤولية في هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على هذا التعقيب.

محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بالنيابة.

سيدي الرئيس،

إن الملاحظة ديالي وهو هذا النفي المطلق اللي تيجي في بعض السادة المستشارين تاحاجة ما كاينة تاحاجة ماتعملات بحيث حنا الآن غير تنفرقوا اللغا، ملي تنقول ليكم إتفاقية 98وتنظيم الامتحانات وهدشي كل يعني انت تشوف غير ذاك مراكش ربما ولا الناحية ديالك إلا ماوقع فيها والو معناه أن المغرب تاحاجة وما وقعت فيه مشي معقول هذا مشي أسلوب. الآن حنا تنتحاوروا أمام الرأي العام الأشياء اللي كاينة موجود إجابية تنعترفوا بها واللي سلبية أما إلا نفينا كلشي ما غدي يبقى تاشي واحد يصدق واحد نهائيا بحيث الآن يمكن نعطيوكم إحصائيات ديال الناس اللي مسجونين وحصلوا على شهادات ولا ما تعملاتش شي حاجة في شي منطقة. حتى انتما مسؤولين خاص الصناع التقليديين الجمعيات ديالهم والغرف ديالهم يمشيوا يهتموا ويدخلو السجون ويشوفوا كيفاش يساهموا في التكوين ويتحملوا المسؤولية بحال اللي تيعملوا في أو ربا كلهم لما تيكون في السجون عندهم لجان المساندة والمكونين الاجتماعيين والجمعيات اللي كتقابل السجون وتيمشيوا بلا ما يحتاج لا حكومة ولا نص هما تيقوموا بالمبادرات باش تيعملوا الخير حنا كلشي خصنا إيلا ما قامتش به الحكومة وما قامتش الدولة تاحاجة ما تكون إيلا ما وقعاتش شي حاجة كلشي كيتحمل المسؤولية ولهذا بالنسبة لهذه الفئات لا مكفوفين ولا سجناء ما عمر الدولة اللي كانت تتكلف بهم، راه الناس اللي كانوا تيعملوا الخير هما اللي كانوا تيقوموا بهذ الناس وهما اللي تيحتضنوهم. حنا من قبل ماكانش تيكون الإنسان عالة حينما يكون عندو شي نقص لا نفسي، عمر الدولة ما كانت تتشتغل بهم المغاربة دائما كان عندهم هد التكافل الاجتماعي، وكان شي تيعاون شي وهذا هو اللي تيميز مجتمعنا، عمر ما كان التواكل، وكلشي تيخصنا الدولة هي اللي تقوم به، ولهذاخصنا الأشياء اللي كتطرح هناي تنطرحوها كمسؤولين لما تنقولوا كاين أشياء مايمكنش تنفيني وتقول تاحاجة ما وقعت تاحاجة ما كاينة هذا مشي أسلوب حنا تالآن تراقبوا الحكومة، وتنقول ليكم تاكرد من هذ المعلومات غدي نعطيها ليك كتابيا، تاكد منها. اللي فعلا كاينة وإلا ما كايناش، اللي تطلب مني نعطيك إحصائيات اللي تخرجوا من إدارة السجون غنقول ليك هي الاحصائيات وشكون اللي تكون واللي تدرب نقول ليك هاهي اللي تكون واللي تدرب هذي أشياء تكون معقولة، تنخليوا واحد المصداقية للمؤسات كلها، أما إيلا بقينا تنفيوا كلشي ما بقات مصلحة لا للمؤسسة ولا للحكومة شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم سيدي الوزير، باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصيد البحري حول ضرورة عصرنة الأسطول وتحديث أسطولنا الوطني للمستشارين المحترمين السادة مصطفى الحديوي عبد الكريم الناصري نجيب أبضالص والطيب الموساوي فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد مصطفى الحديوي.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين.

إن المساهمة في رسم السياسة البحرية الوطنية تحتاج لتدعيم جانب حيوي مهم وتتجلى في عصرنة أسطولنا البحري وحداثته وتوفير الوسائل الكفيلة لاستمراره وازدهاره وذلك أن أي سياسة بحرية لا تقوم على أساس تحديث والعصرنة، لا يمكن أن تكون جادة وهادفة ، إذا سلمنا بأن للأسطول البحري الوطني دورا متميزا في اقتصاد بلادنا والمساهمة في توفير الغذاء، وانطلاقا من هذا المبدأ لابد أن نسير إلى أن حجم وحدات أسطولنا البحري تعتبر جد ضئيلة مقارنة مع أساطيل الدول المجاورة كإسبانيا والبرتغال مما يقف حاجزا أمام مشاريع ومخططات العصرنة والتحديث لهذا ومن هذا المنبر الموقر نقول بأن مشروع العصرنة والتحديث مرتبط بالترخيص لكل المهنيين لبناء وتحديدا أو تجهيز وحداته شريطة أن يكون له ارتباط قوي بالبحر مع عدم الاتجار فيه خصوصا أن فيه هناك علاقة وثيقة بين اعتماد استراتيجية العصرنة والتحديث وبين إقامة المشاريع الفرعية التي تهدف إلى خدمة أهداف هذه الاستراتيجية، ونعني بهذا خلق أوراش بحرية وقرى للصيادين، إن أسطولنا البحري سيدي الوزير بإمكانه أن ينتج مليوني طن سنويا إذا ما توفرت له الشروط الفنية الحديثة في الصيد والتخزين والتبريد والنقل وإذا ما وضعت تحت تصرف تجهيزات بنائية حديثة وسنت

من أجله القوانين، بالإضافة إلى خلق تعاونيات مهنية بإمكانها أن تساهم في هذا المجال واستفادة القطاع البحري من التخفيض من ثمن المحروقات كما هو الشأنبالنسبة لقطاع الصيد في أعالي البحار، مع إعادة النظر في النظام الضرائبي الذي أثقل كاهل البحار المغربي وحد من نشاطه مع تبسيط المسطرة الإدارية التي أصبحت تشكل ثقلا آخر وهما كبيرا لذى المهنيين بالإضافة إلى ما يعانيه أسطولنا من قلة التجهيزات وهشاشة البنايات التحتية. كما نجد أن هناك أسباب أخرى تنظيمية تحد من نشاط العاملين بالقطاع البحري وتعرقل إنتاجهم ويأتي في طليعة هذه الأسباب أساليب التوزيع والتعبئة لمواكبة التطورات العالمية في تحسين جودة المحصول السمكي طبقا لما تنص عليه دوريات الاتحاد الأوربي التي تشترط المعالجة الصحية للمنتوج السمكي من لحظة صيده إلى حين تعبئته للتصدير لدى أقول سيدي الوزير بأن عدم وجود شفافية في مسألة التحديث والعصرنة قد راهن مستقبل وحداتنا الوطنية كما أن الواقع الإداري يشير إلى وجود فجوة عميقة بين ما هو مخطط وما هو ملموس فلا بد والحالة هذه من دراسة الملف دراسة جدية وبحث السبل الكفيلة باعتماد جدول متفق عليه نستطيع على طريقة خدمة أسطولنا الوطني لدى نتساءل هل هناك برنامج لسن قوانين جديدة لاستمرارية البحرية تتلائم ومتطلبات حاجيات أسطولنا الوطني وهل هناك برنامج وطني للانقاد أم أن هذا الأسطول سيضل في مواجهة حصار غير مبرر وهل هناك نية لإقامة محطات ومراكز لتنقية المياه وإبادة الجراثيم على امتداد الشواطئ وشكرا سيدي الرئيس وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار،

السيد وزير الصيد البحري للإجابة على هذا السؤال فليتفضل:

سعيد شباعتو وزير الصيد البحري.

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

السؤال اللي توصلت بيه هو سؤال كيهم العصرنة ولكن السؤال اللي طرحتيوا هو أعمق من العصرنة لأنه كيطرح إشكالية تحفيز القطاع والمقاصة داخل الاقتصاد المغربي بين القطاعات وهذا شيء اللي كيفوت قطاع الصيد البحري غدي نجاوبكم على العصرنة ثم فيما بعد غدي نجاوبكم على الأسئلة الأخرى، فيما يخص العصرنة فأنتم كما تعلمون وضعات الوزارة في إطار الإتفاقية مع المهنيين والمكتب الوطني للصيد مشروع من أجل عصرنة وتحديث الأسطول وخاصة الأسطولين متاع الصيد التقليدي والصيد الساحلي وتكونات لجنتين لجنة الفحص ولجنة التتبع من أجل تنفيذ هذا المشروع وحرصت هذه اللجان على أن ينفذ هذا المشروع في إطار الأهداف الأساسية لتحسين الجودة والمردودية وكذلك تحسين سلامة البحار إلا أن محدودية الغلاف المالي وكثرة الطلبات جعلات الوزارة توقف هذا المشروع وتشوف تصور اخر تصور جديد. وفي هذا الاتجاه هذا فالآن هناك اراء اللي كتقول يجب أن نبحث على تمويل إضافي اللي غدي يمول مسألة العصرنة وأن يوضف الغلاف المالي اللي كان مرصود العصرنة من أجل وضع ضمان بحري كيضمن قروض بنسبة 50% وكذلك الفوائد وتكلفة الفوائد ديال القروض والآن غتجتمع لجان فيما قريب من أجل دراسة هذا التصور الجديد إلا أن الدعم اللي كيطلبوا قطاع الصيد البحري فهنا كتطرح إشكالية المقاصة ما بين القطاعات داخل الاقتصاد والمقاصة داخل القطاع نفسه، وهذا مرتبط بواحد التصور متاع التضامن وكذلك الجدول ديال الإجراءات اللي غتقوم به الدولة فملي كتقولوا لي الكازوال أن وزير ديال الصيد البحري خصني ندافع على الصيد البحري ولكن ، فالصيد البحري ما كيأدي تاشي رسم على الكازوال بينما أن هناك فلاحة تيخلصوا الكازوال 6دراهم. إيلا كنا غدي نطلبوشي حاجة خصنا نطلبوا شي حاجة اللي تكون معقولة واللي يعني قبولها منا المغاربة كاملين إيلا جينا نشوف المردودية مرتطبة بريع اللي كيفوت مردودية الاستثمار بالمفهوم المالي ومردودية اللي هي ناقصة جدا نظرا للتنافسية اللي واقعة عدة قطاعات أنا مستعد السيد المستشار المحترم أنني نتساعد ونعمل باش يتحفز القطاع ولكن حنا مغاربة خصنا نتسموا بالمواطنة ونعملوا من أجل تضامن وطني حقيقي وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير الكلمة الأستاذ الطيب الموساوي:

المستشار الطيب المساوي.

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أولا وقبل كل شيء أشكر السيد وزير الصيد البحري على النقط اللي شار لهم وهما فعلا مهمة وحساسة لكن في نظرنا سيدي الوزير أنه من الأسباب الرئيسية لتأخير الاستثمار في القطاع الحيوي وهو عدم إقبال الوزارة على منح رخص للمستثمرين سواء سيدي الوزير على مستوى الصيد الساحلي أو على مستوى الصيد في أعالي البحار وكذلك بطلب من الوزارة تجهيز الموانئ بجميع الوسائل الضرورية التي يطالب بها القطاع وكذلك سيدي الوزير نطلب منك خروج مشروع العصرنة إلى الوجود وكذلك نطلب من السيد الوزير خلق وحدات صناعية مرتبطة بالقطاع وبالتالي سيدي الوزير هل هذه الإجراءات ستمكننا جميعا في فتح مجال للتغلب على مشاكل البطالة وكذلك سيدي الوزير نطلب منكم عن بعض الشكايات توصلنا بها من جميع أو بعض المعامل في المناطق الجنوبية وهي جهة العيون والساقية الحمراء من بعض المشاكل وهما بعض المعامل الدقيق دقيق السمك أو مايسمونه بالكوام لديهم عدة مشاكل وربما عندكم سيدي الوزير غدا الاجتماع معاهم اليوم ولا غدا ونطلب منكم سيدي الوزير راه مشاكل يعيشوها كثيرة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

أولا فيما يخص الرخص السيد المستشار المحترم فالرخص مجمدة سنة 1992 وبغيت هنا نقول للرأي العام على أن الناس اللي كيشتغلوا في القطاع كيشتغلوا في إطار قانون وفي مشروعية ولكن الرخص فمنذ 1992 فما تسلمات حتى رخصة إيلا الآن طرحتيو نعطيوا رخص في الصيد الساحلي والصيد التقليدي فيما أن المخزون محدود وخصنا الآن نهيئ ونفنوا مخططات التهيئة بحال اللي داكشي كنفنوه فيما يخص الرخويات فخصنا نقصو من مجهود الصيد وإلا زدنا رخص آش غيوقع ماغتكون مردودية لا عند الجداد ولا عند القدام كلشي غيمشي الإفلاس ولكن هناك فرص للاستثمار في مسلك المورد البحري في التتميم في التسويق في تصنيع وهنا بغيت نقول للسادة المقاولين في القطاع أننا خصنا ندوزو للاستثمار اللي هو عندو مردودية مشي الاستثمار الي مرتبط بريع طبيعي فيما يخص الموانئ هناك برنامج لتجهيز عدد من الموانئ وهذا عمل اللي الواحد الآن راه كيشوفوا في الواقع الملموس وكنظن الوزارة كتعمل جاهدة باش عدد ديال الموانئ يتم تهيئها وتجهيزها، مشروع العصرنة مكاين تصور جديد كان مشروع قديم فالآن تصور جديد إيلا جينا نكونوا يعني متضامنين داخل القطاع فالعصرنة خصها تهم الصيد التقليدي ولكن بما أن العصرنة عندها جدوى اقتصادية ومالية فكنحاولوا كيفاش في نفس الوقت يعني يستفد الصيد التقليدي ولكن حتى الصيد الساحلي كيما قلتوا كيشغل عدد من المغاربة ولكن هذه هي الاشكالية الصعبة محدودية الغلاف المالي وكثرة الطلبات حنا كيفما عرفتيوا مع المهنيين وماغنفنوا إلا المشروع اللي غنكونوا متفقين عليه مع المهنيين وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سيدي الوزير هناك سؤال ثاني موجه لكم السيد الوزير ويتعلق الأمر بمستجدات ملف الصيد البحري للمستشار المحترم السيد عبد الجبار بوملحة فليتفضل السيد المستشار لشرح سؤاله فليتفضل مشكورا.

المستشار والسيد عبد الجبار بوملحة:

شكرا لكم سيد الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما جاء في السؤال ديالي مستجدات ملف الصيد البحري يعد قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة التي يرتكز عليها نظامنا الاقتصادي نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في الرفع من وثيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا خاصة بعد انتهاء اتفاقية الصيد البحري مع التحاد الأوربي الذي كان يفرط في استغلال ثروتنا السمكية وذلك أن هذا الأخير أي الاتحاد الأوربي كان يعمل كل ما بوسعه من خلال سلسلة من المباحثات الأورد

مغربية من أجل إبرام اتفاقة جديدة تسمح للأسطول الأوربي من الاستغلال المباشر للثروات السمكية المغربية مما يثير مخاوف المهنيين المغاربة وانشغال الرأي العام الوطني بصفة عامة وهذه المباحثات فشلت على ضوء فشل هذه المباحثات نسأل السيد الوزير عن مستجدات هذه المفاوضات . أي هل هناك محادثات سرية مع الدول الأوربية وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة.

- شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال فليتفضل.

سعيد اشباعتو وزير الصيد البحري.

شكرا سيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين.

فهذا السؤال السيد المستشار المحترم كان تطرح هذه تقريبا خمس شهر. المستجدات هوانه ما كاين تا جديد فيما يخص المفاوضات فمنذ 25 أبريل قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوربي توقيف المفاوضات وبصفة انفرادية وعبر المغرب آنذاك على موقف أولا بالإستعداد للاستمرار في المفاوضات من أجل سن اتفاقية عادلة، واش هناك محادثات سرية أقولها علنية ليس هناك أي محادثات سرية. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للسيد بوملحة.

المستشار عبد الجبار بوملحة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار إبرام الاتفاقية مابين الوزارة ديالكم والإسبان فيما يخص أسطول الصيد التقليدي واش هذ شي صحيح وهناك نقاش لوجيستيمتس شكون اللي غيستفد من هذ اللوجي ستيميتس وبالدنا كتعرف بطالة كبيرة إيلا كان هدشي فخض الشباب المعطل هو اللي يستفذ من هذ العملية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

وزير الصيد البحري.

أنا كيما قلت ليكم ما كاين حتى شي اقتراح من طرف المغرب، النبأ اللي جا من بعض الصحف كيقولوا على أن الإسبان كيستعد وايدخلوا في بعض الشراكات والمقاولات مشتركة مع المغاربة، الآن اليوم على حسب القوانين اللي جاري بها العمل، يمكن المقاول الأجنبي يدخل في مقاولة مشتركة مع مقاول مغربي اللي كيملك باخرة، القانون كيسمح ليه بها يعني الشراكات المختلطة يمكن ليها الآن تهيء مابين مقاول أجنبي ومابين رب المركب مغربي إلا أن الفرق ما بين هذ العملية اللي كتنجز واللي كتقولوا سيد المستشار المحترم أن هذ الشراكة كذار في إطار ماهو موجود يعني الرخص الموجودة ولو تسلم رخص جديدة من أجل خلق أو إحداث شراكات مشتركة وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا لكم سيد الوزير وشكرا لكم رئيس المجلس على هذه المساهمة وننتقل للسؤال الموالي وهو موجه لوزير النقل والملاحة التجارية حول تحديد عدد أحصنة السيارات المستوردة للمستشارين المحترمين علي السكاتي، محمد الجوهري إدريس الحسني وصوالحي بوزكري. فليتفضل السيد المستشار لشرح السؤال.

المستشار السيد

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالي موجه للسيد وزير النقل والملاحة التجارية السيد الوزير. تفرض على السيارات الخاصة منها الشخصية المستوردة الزيادة في عدد الأحصنة بحصان أو حصانين على ما هو مدون بالورقة الرمادية الأصلية الصادرة من المصانع بهذه الدول المنتجة للسيارات. كما يلاحظ أن السيارات المباعة في السوق الوطنية أو المركبة في المغرب تختلف عن مثيلتها المستوردة في تحديد عدد أحصنتها عند تسجيلها وعند تحديد قوتها بالبطاقة الرمادية الشيء الذي عددا التساؤلات خاصة بالنسبة للجالية المغربية العاملة

بالخارج التي لها ارتباط دائم بوطنها حيث تكون مضطرة لتعشير سيارتها الخاصة من أجل استعمالها إبان إقامتها ببلادها لدى نسألكم السيد الوزير ما هي مبررات الزيادة في أحصنة السيارات الشخصية المستوردة، هل من معايير خاصة لتحديد هذه السيارات وشكرا؟

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير النقل المحترم.

عبد السلام زنيند والنقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا للسيد الرئيس،

نتوجه كالعادة بالشكر للأخوين المستشارين المحترمين اللذين تقدما بهذا السؤال ويكتسي أهمية خاصة لأنه يتعلق أولا وقبل كل شيء إذا فهمت فحوى السؤال بإعطاء الجالية المغربية القاطنين بالخارج عندما يجيؤن إلى المغرب ويريدون تعشير سيارتهم، إلا أن الجواب على هذا السؤال أعتقد يفرض أن نوضح أن هذا التغيير هو من اختصاص كل دولة ولاشك أن الأخوين أصحاب السؤال اعتمدوا أساسا على بعض المواطنين المهاجرين الذين يأتون من فرنسا وفعلا فبعض الإخوان اللي كيجيوا من فرنسا وكيعشروا السيارات ديالهم الخاصة هنا كيشوفوا واحد الفرق ربما شاسع في عدد الأحصنة اللي هو مسجل في الورقة الرمادية وعدد الأحصنة التي ستفرض عليهم وهذا داخل في تقييم الضريبة وداخل في التأمين ولهذا كل دولة كتحدد هذ القيمة أو عدد الأحصنة طبقا لبعض المعطيات.

ولكن هناك معطيات لهي تقنية واللي معمول بها في كل الدول وهي أولا من الطبيعة السبعة ديال السيارة هديك السيلاندر وكذلك الوزن ديال السيارة وكذلك من الطبيعي النوع ديال الوقود المستعمل واش كازوال أولا غير الكازوال، هذا من العوامل والأساسية اللي كتدخل في العملية ديال العدد الأحصنة الذي سيعتمد عليه في مجال أداء الضريبة وفي مجال التأمين ولنوضح الأمر بكيفية أدق عندنا هنا واحد المثال، مثلا أحد رعايا صاحب الجلالة القاطنين بفرنسا الذي يأتي إلى المغرب ويأتي بسيارة ويريد أن يعشرها ففرنسا مثلا إلى خدنا السيارة ديال فياط اللي سعة الأسطوانة ديالها 1910سنتمتر مكعب وتكون في نوع فياط مثلا هذا السيارة في فرنسا مشي يكون عندها خمسة ديال الأحصنة وفي المغرب مشي يكون عندها ثمانية ديال الأحصنة. لكن نفس السيارة اللي قلنا دابا إيلا مشات لبلجيكا مشي يحسبو ليها 10 ديال الأحصنة إيلا مشات لإيطاليا مشي يحسبو ليها 19ديال الأحصنة إيلا مشات لألمانيا مشي يحسبو ليها ستة وعشرين 26 ديال الأحصنة بحيث كل دولة من الطبيعي هي اللي عندها الحق تحدد هذا النوع ديال الأحصنة مشي على أساس ديك الورقة الرمادية اللي كتخرج من عند المركب أو المصنع.

ففي المغرب من الطبيعي بالرغم من هذشي خصنا نقولوا من حيث الأداء أشنو كيأدي هذ الشخص على ثمانية أحصنة في المغرب وهو كان عندو في فرنسا غير 5 ديال الأحصنة مفروضة عليه ففي فرنسا كان كيأدي ما يعادل 9000درهم ، وحنا مشي يأدي عليها ما يعادل 6000 درهم بحيث ولو العدد ديال الأحصنة يتفاوت فهنا بالنسبة لهذاك الأخ المهاجر اللي مشي يجي ويعشر على السيارة ديالو أو يأدي القيمة ديال الضريبة والقيمة ديال التأمين هنو بجوجهم هما اللي كنحسبو القيمة ديال الضريبة والقيمة ديال التأمين في المغرب لا تصل إلى 6000 درهم بيد أن في فرنسا تصل أو تكاد تصل إلى تسع آلاف درهم وهذ العملية أعتقد هي واضحة وربما من خلال السؤال يبدو أن المهاجرين اللي كيجيو من فرنسا كيستغربوا من هذ الشي ولكن المهاجرين اللي كيجيو من بلجيكا وإيطاليا ما كيستغربوش لأن راه حنا شفنا كيفاش العدد ديال الأحصنة اللي موجود في الدول الغير الفرنسية.

هذي ضريبة تؤدى وتجدد من حين لآخر وآخر مرة تحددت، وزير المالية معانا هنا الآن كان في سنة 96 فإلى كان الآن تيتقلب على وسائل أخرى تمول الميزانية ديال الدولة هذا راه ربما في تحضير الميزانية المقبلة يقول طيب لماذا لا نزيد في كذا وكذا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب السيد الصالحي بوزكري.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري.

شكرا سيدي الرئيس سيد الوزير كذلك نحن بدورنا نشكركم

على هذ المعلومات اللي جبتو كجواب حول التساؤل ديالنا ولكن الاستنتاج اللي استنتجنا سيدي الوزير أنه يسيطر عليكم هاجس الجباية يعني كل الأمثلة اللي اعطيتونا وكل الأجوبة اللي اعطيتونا منطلقها ومؤداها هو الرفع من الجباية إن على مستوى التسجيل أثناء التعشير أو الضريبة السنوية لافينيت أو التأمين بمعنى كيتقل كاهل المواطن بصفة مستمرة أما هذ المعايير اللي عطيتونا سيدي الوزير مواصفات تقنية اللي أعتقد هي وحدها ينبغي أن تتحكم في هذا فمنكرهوش تقول لينا السند القانوني ديالها لأن الأمر هنا تتنيوا عليه باش تنزلوا على المواطن واحد الضرائب اللي مستمرة واش هذا المنطلق هذ القاعدة هي نظامية مرسوم أو قرار أو قانون للمجلس فمن هذا المنطلق سيدي الوزير المسألة ماتتهمش غير مواطنينا بالخارج فقط بل جميع المغاربة اللي تيشريوا سيارة وتيبغيوا يعشروها، ولكن في الوقت اللي عطيتوا أش كيتخلص في بلجيكا واش كيتخلص في فرنسا كيتخلص في إيطاليا راه خصكم تعرفوا تعطيوا كذلك المقارنة ديال القدرة الشرائية والأجور اللي كيتقاضى في الطليان واللي كيتقاضى في فرنسا واللي كيتقاضى البلجيكي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

وزير النقل والملاحة التجارية.

شكرا السيد الرئيس،

أعتقد أن الهاجس الضريبي والجبائي هو من الطبيعي هاجس موجود عند كل حكومة، فلا شك أن الحكومة الحالية هي من الحكومات التي تعمل على التقليل من الجبايات في كل المجالات وبالنسبة لموضوع الذي تعالجه الآن فهذي نوع من الجبايات اللي موجودة في العالم كلو ما كاينش نجيوا حنا ونعلموا واحد الاستثناء بالنسبة من الطبيعي القدرة الشرائية ففعلا نحن نأخدها بعين الاعتبار وبالتالي لا نؤدي بالنسبة للضريبة والتأمين كالذي يؤدي في باريس أو في بوردو لو كنا لا نأخد بعين الاعتبار هذا المعطى لفعلا فرضنا نفس المقادير الموجودة مثلا في فرنسا أو في ألمانيا فالقانون الذي سن هذه الضريبة هو يعود للخمسينات وأنا أستغرب كون الأخ الكريم يتساءل حول هذا الموضوع هو ربما في عدد من الميزانيات كان يصوت على هذه الضرائب وكل هذه الميزانيات هي تشكل قوانين كما تعلمون سيدي الرئيس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم سيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان حول مدى ملائمة المعاهدات الدولية المصادق عليها للتشريع الداخلي للمستشار المحترم محمد الكنفاوي فليتفضل المستشار المحترم لشرح السؤال:

المستشار السيد محمد الكنفاوي.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

سؤالي يتعلق بملائمة المعاهدات الدولية المصادق عليها مع القانون الداخلي، لقد جعلت الحكومة الحالية وهي حكومة التغيير من قضية حقوق الإنسان قضية مركزية كما أن دستور المملكة رفع هذه الحقوق وجعلها ضمن الحقوق الدستورية كما أن بلادنا من جهة أخرى صادقت على معاهدات دولية موضوعها حقوق الإنسان وأخيرا سيدي الوزير كان إحداث وزارة حقوق الإنسان وفي حد ذاته عنوانا لاهتمام بلادنا وتشبتها بحقوق الانسان بشتى أوجهه ، بالإضافة إلى ذلك كان إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتمكينه من اختصاصات موسعة وتكوين متنوع كل هذا يؤكد سير المملكة وبلادنا قدما في اتجاه حقوق الإنسان وجعلها في صدارة الدول الإفريقية والعربية والإسلامية في هذا الميدان نلاحظ أيضا أن المجتمع المدني يهتم بهذا الملف وذلك عبر جمعيات جد نشيطة ومعروفة في الساحة الوطنية سواء تعلق الأمر بالجمعيات المهمة كالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان أو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أو العصبة المغربية لحقوق الإنسان أو الرابطة وغير هؤلاء من الجمعيات الكثيرة، سؤالي هل تشريعنا بتصنيفه أي القانون الذي يصدر عن البرلمان والتنظيم الذي يصدر عن الحكومة مطابقا للمعاهدات الدولية التي صادقت عليها بلادنا. طبعا وسؤالي هذا لا يخص التشريع الجاري على الأحوال الشخصية للمسلمين ما هي الإجراءات التي قامت وتقوم بها الحكومة لملائمة التشريع المغربي للمعاهدات الدولية التي صادقنا عليها وذلك طبعا إن كان تناقض بين صنفي التشريعي أي التشريع الدولي والتشريع المحلي وفي حالة

تناقض موجود بين هذه المعاهدات ومقتضيات قانوننا الداخلي أي مقتضيات تعلو على الأخرى وهل يمكن التأكيد من طرفكم سيدي الوزير أن المقتضيات الدولية تنسخ المقتضيات الداخلية التي تخالفها أخرى وآخر سؤال وهو تفرع عن الأسئلة الأخرى هل لاقت الحكومة ملفات يقتضي علاجها حل إشكالية التناقض بين مقتضيات المعاهدات الدولية المصادق عليها ومقتضيات قانون الداخلي وما هي هاته الملفات أو ما هي أهمها بالأخص وشكرا سيدي الوزير؟

السيد رئيس الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

محمد أوجار الوزير المكلف بحقوق الإنسان

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أود أن أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال فهو من الانشغالات الكبرى لبلادنا لأنه إذ كان على المستوى السياسي المشروع السياسي لصاحب الجلالة والمملكة المغربية وللحكومة هو مشروع واضح المعالم وبناء دولة الحق والقانون وتدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فإن الترجمة الفعلية لهذا الطموح كيخصها تبرز في القوانين ، بطبيعة الحال المملكة المغربية صادقت عاى العديد من المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان كما تفضل السيد المستشار المحترم المصادقة كانت معها وبعض التحفضات فيما يتعلق بالجوانب الدينية وكانت الإ لتزامات الكبرى للحكومة هو أنه تعمل هذ المشروع الكبير أي ملائمة القوانين الوطنية مع المعاهدات الدولية هذا واحد المشروع تاريخي واحد المشروع ضخم كما تفضل السيد المستشار تايهم المجتمع المدني تايهم المعارضة تايهم الأحزاب إلى آخره فمن المحطات الكبرى ديال هذ المشروع ديال الملائمة ما ستدارسه الحكومة في المجلس يوم الخميس المقبل اللي هو مدونة الحريات العامة ومدونة الحريات العامة تتشكل من قانون الصحافة قانون الجمعيات قانون التجمعات، المجلس الحكومي ديال يوم الخميس إن شاء الله غدي يحسم بشكل نهائي في هذا الموضوع وتعطات جانب كبير للحريات لملائمتها مع جميع الأوثاق الدولية التي صادقت عليها بلادنا، لا فيما يتعلق بالصحافة لا فيما يتعلق بالجمعيات والحركة الجمعوية ولا فيما يتعلق بالتجمع العمومي والمسيرات أيضا هذ المشروع اللي غيجي إن شاء الله المجلس هو مشروع قانون المسطرة الجنائية الجديدة هو احترام الأوثاق والمعاهدات الدولية فالمادة الأولى تتعلق بقرينة البراءة يعني بحال في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان الحرص على توفير كل شروط المحاكمة العادلة للمعايير يعني حماية الأفراد حماية حقوق المجتمع.

تنوجد أيضا في مدونة التشغيل المعروضة على أنظار المؤسسة التشريعية كاين الحرص الدقيق على أن تحترم كل الاتفاقيات خاصة الاتفاقيات ديال العمل الدولي إما132 المتعلقة بالسن الأدنى لتشغيل الأطفال أو 182 المتعلقة بمنع المعاملات السيئة فتنوجد هذ الهاجس حاضر في جميع القوانين الصادرة عن الحكومة وهذ السنة مثلا. بمناسبة تحضير المملكة المغربية للقمة الدولية حول حقوق الطفل فتمت واحد التعبئة كبيرة جدا بتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني خاصة المرصد الوطني لحقوق الطفل اللي كترأسو صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم.

فصادقت الحكومة على قانون جديد للحالة المدنية يعني تلاؤم كلي لحقوق الطفل مع قانون ديال كفالة الأطفال المهمليم أن المسطرة فيها جزء كبير حول عدالة الأحداث إذن هذ المشروع مبدئيا هو الفلسفة اللي كتحكم كل القوانين الصادرة على البلاد فمثلا تنوجد حتى في مدونة تحصيل الضرائب تمت الملائمة فيما يتعلق بالإكراه البدني لأي مدى خص يتحترم حقوق الإنسان لأن الملزم في نهاية المطاف هو إنسان، فهذا المشروع جبار ومشروع كبير بطبيعة الحال تيحتاج إلى إعمال الاجتهاد إلى إعمال البحث كاين صعوبات ثقافية كاين صعوبات سياسية وكاين صعوبات إدارية، وهذ النقاش موجود في العالم أجمع لأنه هذه المعاهدات فواحد الوقت كان الإنضمام إليها واحد الانضمام صوري واحد الانضمام شكلي اللي الأعمال ديالها وإدخالها في الترسنة القانوني الوطنية واحد المجهود جبار لا في المغرب ولا في واحد العدد ديال الدول وكاين اختلافات فقهية ونقاشات في العالم كل حول أولوية المعاهدات الدولية على القانون الداخلي وتنلاحظ الآن بابتهاج شديد أنه في كثير من المحاكم الوطنية المغربية ذهبت في أحكام جريئة في اتجاه انتصار إلى أولوية الاتفاقية الدولية على القوانين الوطنية وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة.

الكلمة للاستاذ المستشار المحترم فليتفضل.

المستشار السيد محمد الكتفاوي.

شكرا سيدي الوزير على توضيحاتكم في الحقيقة غدي نتكلم من حيث انتهيتم سيدي الوزير.

الهاجس ديالي عندما طرحت هذ السؤال لم يكن في الحقيقة هي الحقوق السياسية أو الحقوق الأخرى التي تناضل من أجلها كثيرا من الجمعيات التي ذكرتم إسمها، الهاجس هو الكتيب الذي نشرته وزارتكم. المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما بالاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنيةولا السياسة ولا سيما الحقوق المدنية بالخصوص وهي المعاهدة التي نشرت في الجريدة الرسمية بعد المصادقة عليها يوم 21ماي 1980 وهي المادة 11المادة 11تحرم وأقرأها لا يجوز سجن إنسان على عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدي، يعني أنه كل التزام اللي الأصل ديالو هو الكونطرادا لا يمكنه أبدا السجن ووراء هذه المادة، الفلسفة ديال اللبرالية أن الإنسان الذي يتعامل في إطار العقد يتعامل في إطار الآفة "le risque" وإيلا مقدرش يخلص بوسائله التعاقدية كالضمان والتأمين وغيرها ما يمكنش ليه يتسجن إلا أننا نلاحظ أن هناك ملفات، ملفات ديال الشباب اللي عندهم عقود مع الأبناك يسجنون، في إطار الإكراه البدني وهذا مخالف للمادة 11 هناك المادة 551 من القانون الجنائي من تسلم مقدما مبالغ من أجل تنفيذ عقد تم رخص تنفيده هذا العقد أورد تلك المبالغ المسبقة دون غير الكشروع يعاقب بالسجن هل هناك نية؟ أو هل هذه المقتضيات قد تم نسخها أو إلغاؤها بطريقة غير مباشرة بهذه المادة 11؟ هذا هو سؤالي سيدي الوزير، أي هل مثلا يمكن لكم أنتم مع السيد وزير العدل تحرير مذكرة وتوجيهها للسادة الوكلاء العامون والوكلاء لدى جلالة الملك للعمل بها وعدم متابعة الأشخاص الذين يتابعون من أجل عدم متابعة تنفيد عقد والأمثلة كثيرة ، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب فليتفضل.

الوزير المكلف بحقوق الإنسان

شكرا السيد المستشار ،

أولا بالفعل هذا التوجيه موجود"أولا الملائمة تتعلق بالقوانين اللي هي بصدد الإعداد أو تعملات مؤخرا هناك الكثير من المقتضيات القانونية اللي لا تنسجم في توجهها وفلسفتها والهدف هو تصحيح كل هذه القوانين وكان نقاش طويل حين إعداد مدونة تحصيل الديون وكان فيه الملائمة مع المادة 11فيما يتعلق بالتعاقدات اللي أشرتم إليها. أيضا هناك توجيه فيما يتعلق باستثناء ديون العمومية وكذلك كاين توجيه سياسي للحرص على تفعيل هذ المادة مع الانتباه إلى التلاعبات اللي يمكن أن تتم تحت هذه الضرفية فالإكراه البدني يحاط بتطبيق ضمانات وضمانات كبيرة حتى لا تخرق حقوق الإنسان وحتى لا تخرق هذه المادة من الحل الدولي وكما أشرت فالمحاكم تنادت بالمادة 11 خاصة هنا في محكمة الرباط اللي كمضلة أسمى انتصرت فيها حقوق الإنسان المغربية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

شكرا لكم السيد الوزير أعلن عن انتهاء هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية.